

الإسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية

إدريس جنداري
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

خلاصة البحث:

تتناول هذه الدراسة، باعتماد التحليل الفكري والسياسي، موضوع الإسلام السياسي في تركيا، من خلال استعارة مفهوم الإسلام التقدمي progressive islam من الباحث الأمريكي (أليكساندر أرفياننتو Alexander R. Arifianto)، وذلك للتعبير عن التحول الذي تعرفه التجربة السياسية الإسلامية في مجموعة من بلدان العالم الإسلامي، وهي: تركيا، وأندونيسيا، وماليزيا، نتيجة مباشرة للانسجام الحاصل بين المقومات الحضارية الإسلامية ومنجزات الحداثة فكرياً وتقنياً.

تطمح هذه الدراسة، من هذا المنظور، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات طبيعة إستراتيجية تنسجم مع المقاربة الفكرية المعتمدة، لكنها لا تخفي، في الآن نفسه، طموحها لتحقيق أهداف مرحلية تنسجم مع التحليل السياسي الذي يوجه الدراسة.

وتعتمد هذه الدراسة، من منظور استراتيجي، التحليل الفكري للكشف عن مواطن اللبس الحاصل في مجموعة من المقاربات الفكرية، سواء أكانت ذات طبيعة علمانية وضعية، أم كانت ذات طبيعة سلفية نصية، وذلك لكون هذه المقاربات الأحادية المنظور لا تنجح، في أحيان كثيرة، في تحقيق الفرز المطلوب بين الطموح الأيديولوجي، ومعطيات الواقع الموضوعي، فكرياً وسياسياً. وعليه، فإنها تفشل في صياغة خطاب فكري موضوعي متوازن حول مجموعة من القضايا الفكرية والسياسية الشائكة، في الفكر والواقع الإسلامي، من مثل علاقة الدين بالدولة، وعلاقة الإسلام بالحداثة فكرياً وتقنياً، وكذلك علاقة الإسلام بالديمقراطية، وكلها مواضيع تحتاج نضجاً فكرياً كافياً، لفصل المقال فيها بشكل موضوعي ومتوازن.

أما من منظور مرحلي، فإن الدراسة تعتمد التحليل السياسي، من خلال تناول تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، باعتباره يجسد هذا المنظور الجديد للممارسة السياسية من منظور إسلامي يقوم على أساس الجمع بين معطيات الحداثة التي يفرضها الواقع الدولي الجديد وبين الخصوصية الحضارية الإسلامية. ولعل نجاح حزب العدالة والتنمية في التوفيق بين هذه المعطيات، التي تبدو متناقضة للوهلة الأولى، ليحقق طموحاً إسلامياً تقدمياً طال انتظاره من طرف النخبة السياسية والفكرية الإسلامية التقدمية في العالم الإسلامي، هذه النخبة التي واجهت، بإصرار منقطع النظير، كل الدعوات الأيديولوجية المتهافئة، سواء اتخذت طابعاً علمانياً وضعياً يقيم علاقة صراع عدوانية بين الدين والدولة أم اتخذت طابعاً سلفياً نصياً يقيم علاقة تطابق مطلق بين ظاهر النص الديني الثابت والواقع المتحرك، ضمن شعار تبسيطي مؤدلج يقوم على أساس الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

ولكي تتمكن الدراسة من الجمع بين الطابع الاستراتيجي الفكري والطابع المرحلي السياسي، فقد حاولنا تجسيد ذلك، باعتماد مداخل منهجية تستجيب لهذه الازدواجية في التحليل:

- من جهة أولى، كان الانشغال بالسؤال الفكري واضحاً من خلال مجموعة من المداخل المنهجية الواضحة:

- الإسلاميون في تركيا: من العلمانية إلى العلمنة، ومن العسكرية إلى الديمقراطية
- النموذج الإسلامي التركي العلمانية المحافظة بديلاً للسلفية الإسلامية والعلمانية الأتاتورية
- العلمانية المحافظة في ضوء تطور الفكر الإسلامي
- تجاوز السلفية النصية فكرياً وسياسياً
- تجاوز الحداثة التغريبية فكرياً وسياسياً

- ومن جهة ثانية، كان الانشغال بالسؤال السياسي واضحاً كذلك من خلال اعتماد مجموعة من المداخل المنهجية:

- تجربة أتاتورك، من الإمبراطورية إلى الجمهورية القومية.
- بداية انهيار التجربة الأتاتورية وبرزو التيار الإسلامي.
- متغيرات جيواستراتيجية تفقد التيار الإسلامي إلى الحكم.
- تركيا: من الهامش إلى المركز.
- العمق الاستراتيجي، من النظرية إلى الممارسة.
- معايير كوبنهاجن، فتح باب الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وقد كان اشتغالنا بالدراسة، سواء من خلال اعتماد التحليل الفكري أو من خلال اعتماد التحليل السياسي، موحداً في طبيعة أهدافه ومراميه، لقد حاولنا تناول تجربة الإسلام التقدمي في تركيا، للتأكيد على قوة النموذج الحضاري الإسلامي الذي يمكنه أن يسهم في بناء تجربة سياسية تمتلك خصوصيتها الحضارية بين الأمم، وتستفيد، في الآن نفسه، من منجزات الحداثة سياسياً واقتصادياً وفكرياً. إن هذا، في حد ذاته، يمثل نجاحاً للتجربة الإسلامية التركية، فقد قدم الأتراك الدليل واضحاً على قدرة القيم الحضارية الإسلامية على المساهمة في بناء الدولة وصياغة المشروع المجتمعي، ليس من منظور سلفي نصي يقوم على أساس شعارات لا تاريخية تدعو إلى تطبيق أحكام شرعية تمتلك سياقها التاريخي، ولا من منظور علماني يسعى إلى إقصاء القيم الإسلامية من الحياة الاجتماعية والسياسية، بدعوى الفصل بين الدين والدولة.

تقديم:

تقدم تجربة الإسلام السياسي، سواء في علاقتها بالنموذج التركي أو في علاقتها بنموذج جنوب شرق آسيا، أقصد أندونيسيا وماليزيا، صورة جديدة للفكر الإسلامي، في علاقه بمجموعة من الإشكاليات الفكرية والسياسية التي ظلت حبيسة النقاش الفكري النظري من دون أن تتمكن من التحول إلى واقع عملي. وإذا كان الفكر النهضوي العربي قد حاول مقارنة بعضها، خلال مرحلة القرن التاسع عشر، فإنه قد فشل في بلورة مقاربات فكرية قادرة على قيادة التحول السياسي والاجتماعي. ويعود ذلك إلى طبيعة المرحلة التي لم تكن قادرة على مسايرة الطموحات الفكرية الكبرى للنخبة النهضوية، كما يعود كذلك إلى طبيعة المجال الثقافي الذي تحركت فيه هذه الأفكار، وهو مجال كانت تسيطر عليه المقاربة السلفية النصية التي تبحث عن الحلول الجاهزة في الماضي أكثر مما تتفتح على معطيات الحاضر.

من هذا المنظور، يمكن أن نعتبر أن طبيعة المرحلة وطبيعة المجال الثقافي الذي تتحرك فيه تيارات الإسلام السياسي الجديدة قد ساعدها على النجاح في بلورة مشاريعها الفكرية والسياسية الجريئة، وهذا ما لم يتوفر في علاقة بالمجال الثقافي العربي الذي ظل يلوك مقولات ورؤى فكرية وسياسية، قد تجيب على أسئلة مراحل سابقة لكنها، بالتأكيد، لا يمكنها أن تجيب على تحديات الحاضر والمستقبل.

إن التجربة الإسلامية الجديدة، سواء في تركيا أو في جنوب شرق آسيا تؤكد، اليوم، أن الإسلام قادر على صياغة نموذج اقتصادي وسياسي وثقافي ناجح، إذا توفرت الشروط الملائمة للتفكير والممارسة. ويمكن اعتبار النجاح الذي حققته هذه الدول، على مستوى التنمية والديمقراطية، ثمرة لهذا التحول الفكري الذي تم تدشينه، حيث بدأت تظهر مشاريع فكرية وسياسية تنطلق من إشكاليات فكرية راهنة تشغل بال المجتمعات الإسلامية المعاصرة، سواء تعلق الأمر بموضوع علاقة الدين بالدولة أو الإسلام والديمقراطية أو موضوع الأقليات الدينية... إلخ، لكن الأمر الجديد هو أن هذه الإشكاليات بدأت تناقش من منظور فكري منفتح لا يفرط في الثوابت الحضارية للأمة، ولكنه يسعى، في نفس الوقت، إلى الاستفادة من تجارب الآخر ومن التطور الفكري والعلمي الذي يعرفه العالم. ضمن هذا السياق، حاولنا استعارة عنوان الدراسة من تصور الباحث الأمريكي أليكساندر أريفيانتو (Alexander R. Arifianto) الذي يعد من أبرز الباحثين الغربيين الذين اهتموا بالتجربة الإسلامية الجديدة في تركيا وفي أندونيسيا وماليزيا، وذلك ضمن ما يطلق عليه اسم "الإسلام التقدمي" (progressive islam).

ويرى الباحث أنه إذا كانت هناك أحداث تؤكد مقولة "صمويل هنتنكتون" حول صدام الحضارات، وأطروحة "برنارد لويس" حول الإسلام، وذلك مثل تأسيس الدولة الإسلامية في كل من إيران والسودان، مروراً بأحداث الحادي عشر من شتنبر، فإن ما يتغاضى عنه جميع هؤلاء هو أن الحركات الإسلامية ليست دائماً امتداداً لتعزيز الأصولية الدينية والتعصب والعنف والإرهاب؛ ففي بلدان مثل تركيا وأندونيسيا، ساعدت الحركات الاجتماعية الإسلامية على إدخال الديمقراطية، وذلك بعد عقود من الحكم الاستبدادي من قبل الأنظمة العلمانية المدعومة من الجيش. فقد شاركت الجماعات الإسلامية في هذه الدول في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فقد ناضلت جماعات إسلامية في بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة، ليس فقط من أجل تدعيم الديمقراطية، بل من أجل المشاركة في تحقيق حرية الرأي والتعبير وتعزيز التعددية الدينية وحقوق الإنسان.

والإسلام التقدمي في تعريف "أريفيانتو"، يحضر باعتباره محاولة في الجمع بين تعاليم الإسلام الأساسية: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والفقه الإسلامي، وبين الأفكار المستمدة من النظرية الليبرالية الغربية، مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والتعددية الدينية. وينطلق "أريفيانتو" من افتراض أن هذا التحول الفكري الذي أسست له المنظمات الإسلامية يعود، بالدرجة الأولى، إلى الدور الذي لعبته قيادات هذه المنظمات، وذلك باعتبارهم زعماء دينيين religious leaders يمثلون سلطة معنوية، ولذلك كانت هذه الشخصيات القيادية مسؤولة عن هذا التحول الفكري عبر الفكر والإقناع وليس عبر الأساليب القسرية.¹

تنخرط هذه الدراسة، إذن، ضمن هذا السياق الفكري السياسي الذي أثار لدي مجموعة من الإشكاليات الفكرية والسياسية التي شغلتنني سنوات، وعاشتتها في علاقتي بالفكر النهضوي العربي، كما عايشتها في علاقتي بالمشاريع الفكرية العربية المعاصرة التي طورت أسئلة النهضة وأدمجتها ضمن التحولات الفكرية والسياسية المعاصرة، ومن هذه الإشكاليات:

- كيف يمكن بناء دولة مدنية حديثة في التجربة السياسية الإسلامية؟
- كيف يمكن إدماج منجزات الحداثة، فكرياً وسياسياً، ضمن النسق الإسلامي بشكل يحفظ لنا خصوصيتنا الإسلامية، ويفتح لنا في الآن نفسه فرص الاندماج في قيم العصر؟
- كيف يمكن حسم العلاقة بين التراث والحداثة فكرياً وسياسياً؟

¹- Arifianto – The Making of "Progressiv Islam" in Indonesia and Turke -Presented at the 2012 Western Political Science Association (WPSA) Annual Meeting Portland, OR March 22-24, 2012- pp: 2-3

إنها أسئلة إشكالية معقدة شغلت الفكر العربي الإسلامي، منذ الصدمة التاريخية مع حداثة الغرب، وقد كتبت ونوقشت مئات الكتب والبحوث، على امتداد العالم الإسلامي، في علاقة بهذه الإشكاليات، لكن الواقع العربي الإسلامي ظل عصبياً على الاستجابة للتطور الفكري والسياسي الذي يعرفه العالم. من هنا كان لاطلاعي على التجربة الفكرية والسياسية الجديدة في تركيا كبير الأثر على مساري الفكري، إذ عثرت على تجسيد واقعي لمجموع ما كان يطرح نظرياً. وبعدها خالطني شعور باليأس من إمكانية ربط الفكر العربي الإسلامي بحركة العصر، فكرياً وسياسياً، اكتشفت من خلال التجربة التركية أن الأمر ممكن، ليس نظرياً فحسب، بل على مستوى الممارسة كذلك. لقد اكتشفت أن الشرق يمكن أن يلتقي مع الغرب، ليس جغرافياً، كما يتجسد في انتماء تركيا إلى آسيا وأوروبا، فحسب، بل فكرياً وسياسياً، كما يتجسد في مزج تركيا بين المقومات الحضارية الإسلامية وقيم الحداثة الغربية.

لقد وجدت معادلة الإسلام والحداثة حلاً لها لدى الأتراك الجدد الذين برهنوا بالدليل الواضح أن الإسلام لا يرفض قيم الحداثة، من عقلانية وديمقراطية وحرية... إلخ، بل يساعد على ترسيخها إن وجد التربة الملائمة لانغراس هذه القيم، بل أكثر من ذلك يؤكد النموذج الفكري والسياسي التركي الجديد أن مقولة "الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان" التي أطلقها الشاعر البريطاني الهندي "كيبينغ"، وروجها بعده الفكر الاستشراقي الغربي، وكذلك روجها الفكر السلفي الشرقي، يؤكد هذا النموذج الجديد أن هذه المقولة يجب أن ترمى في مزبلة التاريخ، لأن التواصل الحضاري ظل لقرون السمة المميزة للحضارات الإنسانية المتعاقبة.

من هنا، كانت التجربة التركية الجديدة ملهمة لي، كما ألهمت النخبة السياسية والفكرية العربية. لم لا، ونحن الذين عايشنا حركات سلفية متطرفة قتلت في أجيال متتالية روح التفكير والنقد والإبداع، نعيش اليوم تجربة فكرية وسياسية إسلامية جديدة، تقول لنا بأن كل ما اعتبرناه طوباً جميلة ممكن التحقق، وهذا بالتأكيد يحسب للجيل الجديد من أبناء الحركة الإسلامية في تركيا، الذين امتلكوا جرأة كبيرة في الذهاب بعيداً في الاجتهاد للتوفيق، وليس التلفيق، بين ما كنا نعدّه متناقضات. ولذلك، لا بد أن نستفيد من الدروس البليغة التي قدموها إلينا بتواضع كبير، ولعل المعنى، بالدرجة الأولى، بهذه التجربة الفكرية والسياسية الإسلامية الجديدة هو الجيل الجديد من أبناء الحركة الإسلامية، في كل أقطار العالم الإسلامي، هؤلاء الذين يجب أن يمتلكوا الجرأة للقيام بمراجعات فكرية وسياسية عميقة لكل الأدبيات السلفية التقليدية التي تملك سلطة النص، وحاربت من خلاله كل مظاهر التفكير والممارسة، حينما عدتها خروجاً عن صحيح الدين.

1- تركيا وصراع الخيارات الاستراتيجية:

1-1- الماضي العثماني؛ تركيا الإمبراطورية:

تنتهي تركيا إلى منطقة من العالم، ذات أبعاد استراتيجية عميقة، مكنتها عبر التاريخ من احتلال مكانة حضارية كبيرة، كانت آخر حلقة منها ما مثلته الإمبراطورية العثمانية من امتداد حضاري، ضم آسيا إلى جانب أوروبا وإفريقيا. وتحتل منطقة الأناضول التي تنتمي إليها تركيا، موقعاً استراتيجياً جعلها تشكل تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم، فكانت اسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور، وهي: الرومانية، والبيزنطية، والعثمانية (1288-1924).²

ولعل هذا العمق الاستراتيجي للمنطقة هو الذي مكن من تأسيس إمبراطورية تركية انتسبت إلى مؤسسها "عثمان الأول"، فسميت بالإمبراطورية العثمانية. ففي منتصف القرن الثالث عشر حضرت إلى الأناضول سلالة آل عثمان، وكانت إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة الأوغوز التركية، ونظراً لبطولاتها في القتال منح السلطان علاء الدين السلجوقي زعيمها "أرطغرل بن جوندوز ألب" مساحة من الأرض يستقر فيها، ويواصل فتوحاته منها، استلم من بعده ابنه عثمان الذي يعود إليه تسمية الإمبراطورية العثمانية باسمها، وتسليح بالإسلام مواصلاً فتوحاته في اتجاه أوروبا.³

مرت الإمبراطورية الناشئة بفترات مشرقة حققت خلالها اكتساحاً شاملاً، امتد ليعم ثلاث قارات، من أوروبا إلى آسيا وإفريقيا؛ فقد انتصر السلطان "بايزيد الأول" سنة 1396 على التحالف الأوروبي المسيحي في معركة نيقوبولوس، وجاء بعده السلطان محمد الفاتح الذي عمل على فتح القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية سنة 1453، ثم انتصر السلطان سليم الأول على الصفويين في معركة جالديران سنة 1514، وقد بلغت الإمبراطورية أوجها في عهد السلطان سليمان القانوني الملقب بسليمان الرهيب (1520-1566).

إنها صفحات مشرقة عاشتها الإمبراطورية العثمانية، وحافظت بذلك على استقلال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على امتداد قرون، وقد اتضح هذا الدور التاريخي، بشكل جلي، بعد تفكك الإمبراطورية وتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك مباشرة، إذ دخلت المنطقة ضمن حسابات القوى الاستعمارية الأوروبية مباشرة.

² - علي حسن باكير، المعوقات الجيو-استراتيجية: النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2009، ص 15

³ - نفسه، ص 16

إن جميع الدعوات الاستعمارية المغرضة التي حرّضت العرب ضد التواجد العثماني في المنطقة العربية، ونظراً للامتداد الحضاري الإسلامي للإمبراطورية العثمانية، جميع هذه الدعوات تبدو مغرضة وذات حمولة استعمارية، لكنها للأسف الشديد انطلت على الشريف حسين، وتم التواطؤ مع الإنجليز ضد التواجد العثماني في المنطقة العربية، حتى تمت تصفيته؛ أي التواجد العثماني، ليتم فتح المجال واسعاً أمام الإنجليز للسيطرة على المنطقة، وتشكيلها على مقاسهم الخاص، بل اقتطاع جزء منها وتقديمه هدية للعصابات الصهيونية.

1-2- تجربة أتاتورك، من الإمبراطورية إلى الجمهورية القومية:

عمل أتاتورك، بعد تأسيس الجمهورية التركية بطابعها القومي والعسكري، على قلب الموازين وفتح تركيا على الغرب، وفي الآن نفسه عمل على تصفية الامتداد الحضاري الإسلامي لتركيا. وقد حقق بذلك رغبة الغرب في خلق تركيا تابعة لا تحتل أية مكانة في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، وبذلك فإن الدور التركي تراجع، بشكل كبير، ودخلت تركيا مرحلة جمود عبرت عنه مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

- ضعف تركيا في ميزان القوى مقارنة بدول، مثل الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية الكبرى.
- عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة، وانحسار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الأتاتورية، وكبح جماح الأقليات، ولا سيما الكردية.
- عدم القدرة على إيجاد تفاعلات داخلية تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية ودولية.⁴

وكلها مؤشرات وضعت تركيا في آخر قائمة دول المنطقة، بعدما تحكمت لقرون في امتداد حضاري يسيطر على ثلاث قارات، وزاد من تعميق هذا الجرح الغائر سيطرة العسكر على الحياة السياسية والاقتصادية، وتحكمهم في منحى السياسة الخارجية التركية، حيث وضعوا الدساتير على مقاسهم لحماية مصالحهم، بادعاء حماية القيم العلمانية الأتاتورية. وتعود جذور هذا التحكم العسكري في كل شؤون الدولة التركية إلى طبيعة تكوين المؤسسة العسكرية مع كمال أتاتورك، التي ارتبطت بالمقاومة الوطنية (1920-1922) التي مكنت من تحرير الأناضول وإسطنبول من أيدي المحتلين، ومن خلال هذه المهمة الوطنية التي قادها كمال أتاتورك

⁴ - نفسه، ص 17

امتلكت المؤسسة العسكرية في تركيا مشروعاً سياسياً في تشكيل الدولة التركية من منظورها الخاص، بعد التمكن من تفكيك المؤسسات العثمانية.

لقد أحدثت حركة المقاومة الوطنية وحرب الاستقلال، من هذا المنظور، مزجاً قوياً بين الدورين السياسي والعسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، ووفق مصطفى كمال ومجموعته في استخدام هذه الشخصية، ذات الوجهين السياسي والعسكري، في تولي إدارة البلاد، ومن ثم لم يقتصر دور الجيش آنذاك على نقل الكماليين إلى سدة الحكم، بل تحول الجيش ذاته إلى عضو فاعل في مؤسسة النظام الجديد.⁵

واعتماداً على هذه الامتيازات السياسية الكبيرة التي حصلها الجيش التركي، فإنه توجه إلى الإشراف المباشر على شؤون الدولة داخلياً وخارجياً، وتجاوزت وظيفته حماية البلد من الأخطار الخارجية إلى السيطرة على الشؤون الداخلية للدولة، وتوجيهها في اتجاه المصالح العسكرية الأتاتورية، فنصب الجيش نفسه حامياً للنظام الكمالي، من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر سنة 1935، إذ نصت المادة الرابعة والثلاثون منه على أن "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية".⁶ وبناء على هذا القانون، قام الجيش بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة، على جميع المستويات، من خلال إصلاحات دستورية متوالية كانت نتيجة لانقلابات العسكر على الحكومات المدنية.

كان هذا الوضع السياسي المتردي يعرقل أية نهضة أو تنمية في تركيا، فازدادت الأوضاع سوءاً على جميع الأصعدة، المستوى الاقتصادي على وجه الخصوص؛ فقد عجزت الحكومات المتوالية عن حل المشكلات الاقتصادية المتراكمة فزادت الفوارق الاجتماعية، وتم القضاء على الطبقة الوسطى التي تعتبر قاطرة الدولة. وقد وصلت هذه الأزمة الاقتصادية البنيوية ذروتها سنة 2001، حيث عرفت تركيا أكبر أزمة مالية، منذ عقود طويلة، برزت ملامحها وتجلياتها في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفاع معدلات العجز، وارتفاع حجم الديون الخارجية، وانخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية. ولم تستطع السياسات والأنظمة المالية التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء "بولند أجاويد" تجاوز الأزمة، بل ساهمت السياسات التي اتبعتها في تفاقم حدثها.⁷

⁵- طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية - تفكيك القبضة الحديدية، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 67

⁶- نفسه، ص 68

⁷- إبراهيم أوزتوك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 48

أكدت هذه المؤشرات كلها حدة الاختلالات القائمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهي اختلالات وضعت تركيا في مفترق طرق، بين طريق يؤدي إلى الانهيار الشامل في حالة استمرارية القبضة العسكرية، وطريق آخر يؤدي إلى إعادة التأسيس من منظور سياسي جديد قائم على الديمقراطية والعلمانية (المحافظة) التي تفصل بين الدين والدولة، من منظور يحترم خصوصية كل مكون، ويعترف بدوره في صياغة النموذج الحضاري المنشود.

1-3- بداية انهيار التجربة الأتاتورية وبروز التيار الإسلامي:

كان التيار الإسلامي الحركي، خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ تركيا المعاصر، قد قطع أشواطاً طويلة في رسم معالم مشروعه الفكري والسياسي، مستفيداً من مراحل الصراع الطويلة التي تحكمت في علاقته بالمؤسسة العسكرية. لقد خاض التيار الإسلامي، منذ تأسيس الجمهورية الأتاتورية، معارك طاحنة ضد الأجندة الغربية التي كانت تمثلها المؤسسة العسكرية في تركيا، ويجسد الزعيم الإسلامي "نجم الدين أربكان" خير نموذج لهذا الصراع؛ فقد واجه المؤسسة العسكرية طوال مراحل النضالية، ووقف في وجه العلمانية الأتاتورية التي كانت تسعى إلى اقتلاع الشعب التركي من امتداده الحضاري الإسلامي، وقد عانى، في مواجهته هذه، من تسلط العسكر، وكانت تجربته في كل مرة تتعرض للإجهاد، ولكنه كان يعيد الكرة في كل مرة مؤمناً إيماناً راسخاً بأن تركيا لن تعيد أمجادها الضائعة إلا من خلال عودتها إلى رحمها الإسلامي.

وإذا كانت تجربة "نجم الدين أربكان" الإسلامية المحافظة قد نجحت في ترسيخ الوعي لدى الأتراك بامتدادهم الحضاري الإسلامي، فإنها على المستوى السياسي لم تحقق آمالها العريضة، لأنها عايشة مرحلة سيطرة العسكر على شؤون الدولة كلها، خارجياً وداخلياً، وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنها نجحت في المقابل في رسم معالم طريق نحو المستقبل، ترشد الجيل الجديد الذي تربى في أحضان الحركة الإسلامية، وتساعده على إعادة صياغة التجربة على أساس الاستفادة من هفوات المؤسسين. ولعل هذا، هو ما تم مع مطلع الألفية الجديدة، إذ توفرت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي مكنت جيل الشباب في الحركة الإسلامية التركية من تجسيد حلم المؤسسين، في إعادة رسم صورة تركيا ضمن محيطها وامتدادها الحضاري الإسلامي.

2- النهضة التركية، الخيار الإسلامي في الواجهة:

2-1- أزمة اقتصادية بطعم التغيير:

ساهم الانهيار الاقتصادي الذي عاشته تركيا سنة 2000 مساهمة كبيرة في التمهيد لتدشين مرحلة جديدة، على المستوى السياسي أولاً ثم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فيما بعد؛ فقد تيقن قادة الجيش، وبشكل ملموس هذه المرة، أن تركيا ستدفع، غالباً، ضريبة القبضة العسكرية الحديدية، لأن زمن العولمة لا يقبل مثل هذه النظم السياسية العسكرية، بل أصبح من المفروض تفويض زمام الأمور لقيادة سياسية ذات رؤى ومشاريع واضحة في مختلف المجالات.

لكن جميع المؤشرات لا تؤكد أن العسكر تنازل عن القيادة ومنحها للمدنيين عن طيب خاطر، ولكن هذه المؤشرات نفسها تؤكد أن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتردي الذي وصلت إليه تركيا تحت القيادة العسكرية، كان أكبر من رغبة الجيش وإرادته، ولذلك فقد كانت المؤسسة العسكرية في تركيا موضوعاً بين خيارين أحلاهما مر، في علاقة بمكانتها السياسية:

- الخيار الأول: أن تستمر في فرض القبضة العسكرية الحديدية على الشؤون الاقتصادية والسياسية، وهي بذلك تهدد مستقبل الأتراك، كما تهدد الآفاق الإستراتيجية لتركيا، وهذا ما لن يغفره الشعب التركي للعسكر، وسيتمسك بجميع قواه لمواجهة الأوضاع القائمة، الشيء الذي سيهدد الدولة والمجتمع التركي وجودياً هذه المرة.

- الخيار الثاني: أن يتم القبول بولوج مكونات سياسية جديدة للسوق الانتخابي على أمل خلق نخب سياسية جديدة تمتلك رؤى ومشاريع سياسية واقتصادية قادرة على إنقاذ الوضع المتردي. وقد كان العسكر، بخصوص هذا الخيار، على علم تام بأن النخب المؤهلة لقيادة الوضع الجديد في تركيا هي نخب الحركة الإسلامية، التي حاربها من قبل، ما دامت جميع القوى السياسية الأخرى غير قادرة على ملءة الوضع القائم. لكن أمل العسكر ظل قائماً في تقليص أظافر النخب الإسلامية قبل ولوجها السوق الانتخابية من جديد، وذلك للحفاظ على المكانة الاعتبارية للعسكر حامياً للقيم الجمهورية الأتاتورية.

2-2- متغيرات جيواستراتيجية تقود التيار الإسلامي إلى الحكم:

لقد كشفت الأزمة الاقتصادية عام 2000 عن تصارع هذين الخيارين بشكل جلي، لكن كثيراً من المتغيرات على مستوى السياسة الدولية سرعت الإيقاع أكثر في اتجاه الخيار الثاني، ما ارتبط بأحداث الحادي عشر من

شتتبر على وجه الخصوص، إذ بدا واضحاً للعسكر، هذه المرة، أن الولايات المتحدة الأمريكية على كامل الاستعداد لدعم التيار الإسلامي الناشئ في تركيا، بهدف صياغة نموذج حركي إسلامي مغاير للنموذج الجهادي الذي تتبناه القاعدة.

وهذا الخيار نفسه يدعمه الاتحاد الأوروبي الذي يتخوف من تحول تركيا، في ظل هيمنة العسكر وغياب الديمقراطية، إلى خطر مستقبلي محقق سيؤدي ثمنه من أمنه واستقراره غالباً، وذلك لأن الخبراء والمحللين السياسيين يعلمون علم اليقين، أن فشل النموذج الإسلامي الحركي المنفتح الذي يقوده الثلاثي؛ أردوغان، وغل، وأوغلو. إن فشل هذا النموذج يعني فتح المجال لنماذج أخرى أكثر تطرفاً، قد تتخذ الطابع السلفي القاعدي، لأن تركيا كدولة مسلمة يمكنها أن تكون، مثلها في ذلك مثل بقية دول العالم الإسلامي، مجالاً خصباً لتشكيل خلايا مقاومة يمكنها أن تهدد في أية لحظة المصالح الأمريكية الأوروبية، مستغلة في ذلك الموقع الاستراتيجي لتركيا بين آسيا وأوروبا.

كل هذا متغيرات داخلية وخارجية، ساهمت بشكل كبير في تكريس النموذج التركي الجديد منذ عام 2002 العام الذي يؤرخ لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، هذا النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الناجح الذي يعد تركيا والمنطقة، بشكل عام، بالكثير من المنجزات التي ستسهم، لا محالة، في تغيير وجه المنطقة كلها، وهذا، في الحقيقة، ليس حلماً جميلاً بل تؤكد المعطيات على أرض الواقع، وهي معطيات تؤكد جميعها على تحول تركيا في وقت قياسي إلى لاعب إقليمي رئيس يحسب له ألف حساب في الكواليس السياسية الأمريكية الصهيونية الأوروبية.

فقد تحولت تركيا من الدولة الهامش التي تتوقع بين آسيا وأوروبا، إلى الدولة المركز، بتعبير الاستراتيجي وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو"، في رد مضمّر على ادعاءات الاستراتيجي الأمريكي "صمويل هنتنكوتن"، وذلك نظراً لمجموعة اعتبارات:

- تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكاناً فريداً، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف في أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا، يمكن تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة.
- تركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر.

وبناءً على هذه الاعتبارات الجيواستراتيجية، يخلص "داود أوغلو" إلى خلاصة كبيرة الأهمية، يفتح من خلالها آفاق واعدة للصعود التركي في منطقة الأناضول. ويؤكد الوزير والاستراتيجي التركي قائلاً: "ستكون

التزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، جزءاً من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلاً عالمياً.⁸

3- تركيا، من الهامش إلى المركز:

3-1- العمق الاستراتيجي، من النظرية إلى الممارسة:

كيف يمكن تحويل تركيا من الرجل المريض، بالتعبير الاستعماري الأوروبي، إلى بلد مركزي، وفاعل عالمي؟

هذا السؤال هو الذي أجاب عليه "أحمد داود أوغلو" في كتابه القيم "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا الدولي"⁹ الذي يوجه من خلاله السياسة الخارجية التركية. وتنطلق فكرة الكتاب من منطلق استراتيجي، يرى أنّ قيمة ومكانة أية دولة تنبع من موقعها الجيو استراتيجي وعمقها التاريخي، ويرى، في تناوله للنموذج التركي، أن تركيا دولة مركزية، والدليل على ذلك هو تواجدها في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى أفريقيا وآسيا؛ أي إفريقيا وأوروبا وآسيا، فهي من الناحية الجغرافية دولة مركز وليست دولة أطراف، كما أنها تقع وسط المكان الذي تشكّل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة. ويؤكد "أوغلو" أن الأبعاد الحضارية والثقافية والتاريخية والجغرافية والدينية، لا تشكل عبئاً على تركيا كما يتصور البعض، وإنّما تشكل في مجملها فرصة لتركيا كي تقوم بدور فعال، ليس فقط في النظام الإقليمي المحيط بها، وإنما في النظام العالمي أيضاً.

ويتأسس العمق الاستراتيجي لتركيا، في اعتبار أوغلو، على مقومين أساسيين:

- المقوم الاستراتيجي الأول: يرتبط بالموقع الجيو استراتيجي لتركيا، إذ تتموقع تركيا بين قارتين أساسيتين في الميزان الاستراتيجي الدولي "أوروبا- آسيا"، بالإضافة إلى العلاقات التي تربط تركيا بالقارة الإفريقية التي كان جزء من قسمها الشمالي امتداداً للإمبراطورية العثمانية. ومن هذا المنظور، يعيد "أوغلو" الاعتبار إلى العمق الجيو استراتيجي لتركيا، والذي يمتد من الغرب إلى الشرق.

⁸ - أحمد داود أوغلو، نقلاً عن حسن باكير، تركيا الدولة والمجتمع، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق.

⁹ - أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، لبنان.

● المقوم الاستراتيجي الثاني: يرتبط بالعمق التاريخي لتركيا، وهذا المقوم يشكل، إلى جانب الموقع الجيواستراتيجي، نقطة ارتكاز القوة التركية الصاعدة، وذلك لأن تركيا تشكل تاريخياً بؤرة حضارية في منطقة الأناضول، كما تمتلك رصيذاً حضارياً كبيراً يمكنه أن يساعدها على بناء التفوق المنشود.

يتكامل التاريخ والجغرافيا، من خلال نظرية "العمق الاستراتيجي" التي صاغها الاستراتيجي ووزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو"، في تشكيل نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي تركي جديد، لا يسعى إلى التفريط في الجغرافيا التي تربطه بأوروبا، كما لا يسعى في الوقت ذاته إلى التفريط في التاريخ الذي يربطه بالامتداد الحضاري العربي الإسلامي. ولعل هذه الرؤية الاستراتيجية التي صاغها "أحمد داود أوغلو"، باعتباره مخططاً استراتيجياً، هي نفسها التي يدافع عنها "أوغلو"، باعتباره وزيراً لخارجية تركيا.

ففي مقال نشره في مجلة "فورين بوليسي" بعنوان: "سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل"¹⁰ يحاول "أوغلو" صياغة الرؤية الاستراتيجية السابقة نفسها، بخصوص السياسة الخارجية لتركيا، إذ يتداخل البعد الجيواستراتيجي بالعمق التاريخي مرة أخرى، على شكل مبادئ كبرى تتحكم في صياغة رؤية سياسية خارجية متماسكة. وتتحكم في هذه الرؤية السياسية قوة ناعمة تسعى إلى تصفية جميع المشكلات التي تنتمي للمحيط التركي، وذلك عبر دبلوماسية استباقية تسعى إلى التحكم في مشكلات المنطقة، ومحاولة حلها قبل اندلاع الأزمة، وفي هذا السياق يعرض "أوغلو" مستويين أساسيين من المبادئ التي تتحكم في صياغة هذه الرؤية السياسية: يتعلق المستوى الأول بثلاثة مبادئ منهجية تسعى إلى تأطير الممارسة العملية سياسياً. أما المستوى الثاني، فيرتبط بخمسة مبادئ عملية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ المنهجية المؤسسة.

يعرض أوغلو، بخصوص المستوى الأول المرتبط بالمبادئ المنهجية، ثلاثة مبادئ أساسية تتحكم في السلوك السياسي الخارجي لتركيا، وهي:

● المبدأ المنهجي الأول: يتعلق بالمقاربة الرؤيوية للقضايا عوضاً عن سلوك الأزمات الذي سيطر على السياسة الخارجية التركية طوال حقبة الحرب الباردة. وعلى هذا المستوى يؤكد "أوغلو" أن لدى تركيا رؤية للشرق الأوسط تشمل المنطقة بأسرها، وتستطيع تركيا بذلك أن تستخدم فهمها الفريد للشرق الأوسط ومميزاتها الدبلوماسية للعمل بفعالية على الأرض.

¹⁰ - أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، نشر مجلة فورين بوليسي، ترجمة وإعداد: ديماء شريف، جريدة الأخبار، الثلاثاء 6 تموز 2010

● المبدأ المنهجي الثاني: هو اعتماد السياسة الخارجية التركية على إطار «منهجي ومتماسك» حول العالم. ويعني هذا المبدأ، حسب أوغلو، أن رؤية تركيا للشرق الأوسط لا تتناقض مع مقاربتها في آسيا الوسطى أو البلقان، ومقاربتها في إفريقيا لا تختلف عن مقاربتها في آسيا. والهدف دائماً هو أن تركيا تحاول جاهدة تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة مثل اليونان، والعراق، وروسيا، وسوريا.

● المبدأ المنهجي الثالث: يرتبط بتبني خطاب جديد ونمط دبلوماسي يساعد على انتشار القوة التركية الناعمة في المنطقة.

ويسعى أوغلو، اعتماداً على هذه المبادئ المنهجية، إلى تأطير الممارسة السياسية التركية نظرياً، وهو يضع تركيا بذلك في مصاف الدول الكبرى التي ترسم استراتيجيات كبرى على المدى البعيد، تتحكم في التخطيط الذي يمارسه السياسيون عملياً، فلا مجال للسلوكيات السياسية الشاردة وغير المتحكم فيها، كما لا مجال لتدخل النزعات الذاتية العابرة. إنه المعنى الجديد للسياسة، باعتبارها نتاجاً لمجهودات نظرية أكاديمية، تقوم بها مراكز الدراسات والبحث، ويشرف عليها استراتيجيون أكاديميون.

وبعد عرض هذه المبادئ المنهجية النظرية العامة، ينتقل "أوغلو" إلى عرض مجموعة من المبادئ التي يسميها بـ"العملية"، وهي امتداد للمبادئ المنهجية السابقة، أساساً، تتأطر من خلالها وتتجسد امتداداً لها، وهي مبادئ يتجسد طابعها العملي، في كونها تشكل توجيهات تكتيكية ضمن الإطار الاستراتيجي العام الذي يتحكم فيها ويوجهها.

● المبدأ العملي الأول: هو التوازن بين الأمن والديمقراطية، فلا يمكن تضخيم أي مكون على حساب الآخر، وذلك لأن شرعية أي نظام سياسي تأتي من قدرته على تأمين الأمن والحرية لمواطنيه على السواء، وهذا الأمن يجب ألا يأتي على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد.

● المبدأ العملي الثاني: يرتبط بتطبيق خطة «صفر مشاكل» مع دول الجوار. ويؤكد "أوغلو" أن تركيا تتبع مع جيرانها اليوم مساراً أكثر تعاوناً، إذ إن اعتماداً اقتصادياً متبادلاً ينمو بين تركيا وجيرانها.

● المبدأ العملي الثالث: يقوم على أساس دبلوماسية سلام استباقية ووقائية تهدف إلى اتخاذ خطوات قبل بروز الأزمات وتصاعدها إلى مستوى خطير، وهذا المبدأ يعد امتداداً للمبدأ السابق "صفر مشاكل" وتطويراً له.

• المبدأ العملي الرابع: يرتبط بالتزام تركيا بسياسة خارجية متعددة الأبعاد. وهذا المبدأ يهدف إلى نسج علاقات مع فاعلين عالميين آخرين، وذلك من أجل تحقيق نوع من التكاملية، في مقابل النهج التنافسي الذي كانت تسير عليه تركيا.

• المبدأ العملي الخامس: يرتبط بتأسيس نوع من الدبلوماسية المتناغمة التي تسعى إلى تحقيق دور أكثر فاعلية لتركيا في العلاقات الدولية. وهذا المبدأ يعني التزاماً تركيا فاعلاً في المنظمات الدولية كلها، وفي القضايا ذات الأهمية العالمية.

3-2- تركيا الجديدة، فاعل إقليمي بطابع إسلامي:

تؤسس تركيا، بناءً على هذه المبادئ سواء بطابعها الاستراتيجي أم بطابعها التكتيكي العملي، لمرحلة جديدة، باعتبارها قوة صاعدة على الساحة الدولية، وذلك ما تؤكد معطيات كثيرة على أرض الواقع، فقد تحولت تركيا، في وقت قياسي، إلى لاعب إقليمي ودولي مشارك بفعالية في إعادة ترتيب أوراق المنطقة. ويقدم الكاتب الصحفي المتخصص في الشؤون التركية (Wedny kristianasen) نماذج صريحة تؤثر على النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية التركية تحت قيادة "أحمد داود أوغلو" الذي يقدمه الكاتب باعتباره أكاديمياً جامعياً، من مثل:

- توقيع 61 اتفاقية مع سوريا.
- توقيع اتفاقية مع العراق.
- رفع التأشيرة عن ثمان دول جارة.
- حل مشكلة الرئاسة اللبنانية مع سوريا.
- توقيع اتفاق بروتوكولي مع أرمينيا.
- الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين.
- الوساطة غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا.

ويؤكد الكاتب المتخصص في الشؤون التركية أخيراً أن هذه المنجزات مدفوعة بطموحات اقتصادية وأمنية، وهي فكرة واضحة عن مكانة تركيا في العالم.¹¹ إنها إنجازات دبلوماسية ذات ثقل كبير في الميزان الاستراتيجي الدولي، لا يمكن أن تتحقق إلا بتوافر مشروع سياسي واضح تقوده مراكز الفكر والرأي، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تزايد عدد مراكز الفكر والرأي، وهي مؤسسات أكثر استقلالية تمتلك مواقع إلكترونية بالإنجليزية، ومنشورات ذكية بالإنجليزية كذلك. وقد أصبحت مع مرور الوقت تشكل قوة ناعمة soft power في تركيا.¹² وبالإضافة إلى هذه المراكز التي من وظائفها صياغة رؤى علمية واضحة في مجموعة من القضايا التي تهم المجتمع والدولة، فإنها تحضر شبكة الحكماء التي تتشكل من كبار موظفي الدولة المتقاعدين، مدنيين أو عسكريين، وهم علمانيون لكنهم إيجابيون مع دور الدولة، ولا يرفضون سياسة حزب العدالة والتنمية.¹³

هكذا يمكن أن نستوعب قيمة المنجزات السياسية والاقتصادية التي حققتها تركيا على عهد حزب العدالة والتنمية، وهي منجزات ليست من محض الصدفة ولكنها نتيجة مباشرة لروح الديمقراطية التي أصبحت تخترق جميع المجالات في تركيا، الشيء الذي يفتح المجال أمام جميع الفاعلين، بمختلف انتماءاتهم وتخصصاتهم، للمشاركة في صناعة القرار سياسياً كان أم اقتصادياً. إن المنطلق الذي استوعبه القادة الإسلاميون في تركيا استيعاباً جيداً، هو أن صناعة القرار السياسي ليست حكراً على السياسيين الذين يخوضون الانتخابات للوصول إلى منصب صنع القرار، ولكنها، في الحقيقة، تتجاوزهم إلى الاستراتيجيين والمفكرين، الذين ترتبط مهمتهم بالتفكير في القضايا السياسية والاقتصادية، من منطلق علمي، وهم بذلك شركاء القادة السياسيين في صياغة وتنفيذ المشاريع السياسية والاقتصادية.

إن تركيا بنموذجها السياسي والاقتصادي المنفتح الكفاء في الآن ذاته، تشكل تحولاً جذرياً في مستقبل منطقة الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، إذ يبدو أن هذا الحضور يشكل تحدياً كبيراً للأجندة الأمريكية الإسرائيلية التي احتكرت لوقت طويل صياغة القرار الاستراتيجي في المنطقة، كما احتكرت تشكيل خرائط المنطقة على مقاسها الخاص. هذا التحدي التركي الصاعد، يعترف به الكثير من الاستراتيجيين الأمريكيين والإسرائيليين، الذين يتحدثون الآن عن الصعود التركي، باعتباره تحولاً في الأجندة السائدة في المنطقة. وفي

¹¹ - Wendy kristianasen – ni orient ni occident.. les choix audacieux d'Ankara – le Monde diplomatique – arch. février 2010

¹² - Wendy kristianasen- Les think tanks turcs, agents du changement – Le Monde diplomatique-arch. Février 2010- Article inédit.

¹³ - Ibid.

هذا السياق، يحضر "جورج فريدمان" المدير التنفيذي لـ "سترا تفور" ومؤلف كتاب "المئة عام القادمة: توقعات للقرن الواحد والعشرين"، والذي يؤكد بأن "تركيا في الأساس دولة زعيمة رائدة بحكم طبيعتها، هي قوة اقتصادية الآن، لكن دورها المستقبلي يتمحور حول نموذجها الثقافي، إذ ستتمكن من قيادة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط كما فعلت الإمبراطورية العثمانية سابقاً".

ولا يكتفي "فريدمان" بهذا التنبؤ، بل يتجاوز ذلك إلى رسم حدود زمنية مضبوطة للسيطرة التركية على منطقة الشرق الأوسط: "تركيا ستبسط سيطرتها من جديد على الأراضي والدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، مع حلول عام 2040" وينطلق "فريدمان" في ذلك من معطيات واقعية ملموسة تؤكد تنبؤه: "يمكنكم أن تروا من الآن ملامح هذه الهيمنة التي ستبسطها تركيا على العالم العثماني القديم... فتركيا تضغط بثقلها وتزيد من نفوذها داخل هذه الدول، وهي تتحرك بفاعلية داخل الشرق الأوسط، وتطور علاقاتها في البلقان، ومع الألبان والصرب، وعقدت اتفاقاً قوياً في القوقاز بين جورجيا وروسيا". ويستنتج "فريدمان" خلاصة كبيرة الأهمية على المستوى الاستراتيجي، إذ يقول: "أرى أن تركيا ستتحول إلى إمبراطورية في المستقبل... وستكون من ضمن أقوى أربع دول في العالم في غضون العام 2060".¹⁴

وحيثما يخلص مؤلف كتاب "المئة عام القادمة: توقعات للقرن الواحد والعشرين" إلى هذه الخلاصة، فهو يرد بشكل غير مباشر على ما توصل إليه الاستراتيجي الأمريكي "صامويل هنتنغتون" الذي عدّ تركيا دولة أطراف أو دولة هامشية لا يمكنها أن تتمتع بأية قيمة إستراتيجية مستقبلاً؛ فهي تقع على هامش قارة آسيا وعلى هامش قارة أوروبا. وهذا ما ينسجم مع مجموع الاعتبارات التي ساقها الاستراتيجي ووزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" الذي يرى أن تركيا دولة مركزية تتمتع بمقومات استراتيجية، فتركيا، يؤكد أوغلو، ليست دولة طرفية، بعد الآن، وهي تسعى إلى تولي أدوار إقليمية مهمة، جديرة باعتراف الجميع، توترات بين التحالفات الاستراتيجية الحالية والمسؤوليات الإقليمية الصاعدة. كان تحدي إدارة هذه العلاقات ملموساً بحدة في الأزمات الإقليمية الأخيرة، في القوقاز والبلقان والشرق الأوسط.¹⁵

يبدو أن تركيا ربح الرهان أخيراً، سواء من خلال معطيات الواقع السياسي والاقتصادي، أم من خلال مجموع التنبؤات الاستراتيجية، وتحولت إلى "قوة صاعدة" بتعبير وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" قوة صاعدة تمتلك الكثير من المقومات الاستراتيجية التي لخصها الإستراتيجي ووزير الخارجية

¹⁴ - جورج فريدمان، نقلا عن: علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق.

¹⁵ - أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا الخارجية، مرجع سابق.

التركي في مقولة "العمق الاستراتيجي" الذي يقوم على الموقع الجيوستراتيجي المتميز لتركيا، كما يقوم على العمق التاريخي الممتد لقرون في منطقة الأناضول.

4- الإسلاميون في تركيا: من العلمانية إلى العلمنة، ومن العسكرية إلى الديمقراطية:

يبدو أن الأتراك الآن يؤسسون لنموذج سياسي جديد، مبني على تحولات فكرية ودينية، هي التي تحكمت فيه منذ البداية، وفي هذا السياق من التحول يحضر الإسلام السياسي الحركي مجسداً في حزب العدالة والتنمية قائداً لمجموع التحولات الحاصلة داخل المجتمع التركي، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، فمنذ وصوله إلى رئاسة الوزراء بأغلبية ساحقة سنة 2002 دشّن الحزب من خلال ثلاثيه "أردوغان، وغل، وأوغلو" لمرحلة جديدة في تاريخ تركيا تقوم على محورين أساسيين:

- يرتبط المحور الأول بالمنحى الفكري والثقافي العام، إذ يعمل الحزب على محاولة تصفية الإرث العلماني الأتاتوركلي الذي فرض على المجتمع التركي نموذجاً ثقافياً لا يستجيب لانتماؤه الحضاري الإسلامي، ولا يستجيب، في الآن نفسه، لأبسط مقومات الفصل العلمي بين السلطتين الروحية والمادية، ولذلك كان صورة مشوهة من العلمانية الفرنسية، التي قامت على أساس استئصال كل الامتدادات الروحية في المجتمع الفرنسي. ونظراً لهذا الطابع الأيديولوجي الفج للعلمانية الأتاتوركليّة؛ فقد أدت تركيا الثمن غالياً من استقرارها الاجتماعي والثقافي، كما دفعت ثمناً أعلى من عمقها الاستراتيجي. وما يبدو واضحاً لحد الآن أن حزب العدالة والتنمية، من خلال نخبه الأكاديمية المؤهلة، قد نجح إلى حد بعيد في إعادة تشكيل النسق الاجتماعي والثقافي في تركيا، وتقود هذا التحول كبرى الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، كما تقوده النخبة المثقفة عبر الصحافة ومختلف الأندية الثقافية.

- ويرتبط المحور الثاني بالمنحى السياسي، وعلى هذا المنحى يقود حزب العدالة والتنمية صراعاً مريراً ضد المؤسسة العسكرية، التي حكمت تركيا طوال عقود تحت القبضة الحديدية، كما أنها كانت طوال فترات حكمها حامية التراث العلماني الأتاتوركلي، في السياسة والثقافة، وفي الامتداد الاجتماعي، وسنت لذلك قوانين خاصة تمنحها مشروعية التدخل لحماية القيم الأتاتوركليّة التي تتخذ أشكالاً متعددة ترتبط بحرية التأويل التي يمتلكها العسكر. وعلى هذا المستوى، تقود النخب السياسية الإسلامية صراعاً دستورياً بهدف الحد من السلطات اللامحدودة، التي يخولها الدستور للمؤسسة العسكرية. وقد نجح الحزب الإسلامي منذ 2002 في إجراء أربعة

عشر تعديلاً دستورياً لدستور 1982 وتركزت جميع هذه التعديلات على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية، وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد.¹⁶

ومن خلال نجاحه في هاتين الخطوتين المهمتين على المستوى السياسي، وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي كذلك، يكون حزب العدالة والتنمية قد دشن لعهد جديد في التاريخ التركي، سيؤسس بالضرورة لتحولات كثيرة على المستوى الداخلي والخارجي مدعوماً، في ذلك، بقوة شعبية كبيرة تترجمها صناديق الاقتراع التي تمنح الحزب سلطة موازية للعسكر، سواء عبر الانتخابات، أو عبر الاستفتاءات الشعبية. وقد مر حزب العدالة والتنمية من مخاض عسير، في طريقه إلى حكم تركيا، ويرتبط هذا المخاض بالطابع السياسي العسكري، كما يرتبط بالطابع الاجتماعي والثقافي العلماني القائم على معاداة كل ما يمت بصلة إلى المنظومة الدينية.

وقد خاضت المؤسسة العسكرية الأتاتوركية، من هذا المنظور، حرباً ضروساً ضد كل تواجد إسلامي، خاصة إذا كان ذو طابع سياسي. لذلك تم إغلاق وتجميد جميع الأحزاب التي أسسها "نجم الجدين أربكان" بسبب اتهامها بخرق الدستور وعدم احترام العلمانية، كما تعرض مئات السياسيين الإسلاميين للسجن وحظر نشاطهم السياسي، إما بسبب تصريحاتهم الدينية الصريحة، أو بسبب الاستشهاد بما تم تأويله من نصوص أو حتى إشارات دينية.¹⁷ لكن جميع هذه المضايقات لم تضعف الحضور الإسلامي سياسياً في تركيا، بل كانت تجلب له دعماً شعبياً كبيراً عبر التعاطف مع قاداته الذين طالما قدموا أنفسهم، باعتبارهم رموز الإصلاح في تركيا، ولعل هذا هو ما فتح المجال أمام القادة الإسلاميين لمعاودة الكرة في كل مرة وتأسيس أحزاب جديدة كلما تم إغلاق وتجميد أحزابهم. ولذلك، مرت الظاهرة السياسية الإسلامية في تركيا بمجموعة من المراحل كما عرفت تجارب متعددة، يمكن تلخيصها في تجربتين أساسيتين:

● **التجربة الأولى:** ارتبطت بما يسمى جيل الشيوخ الذي مثلها خير تمثيل "نجم الدين أربكان" الذي خاض صراعاً مريعاً ضد المؤسسة العسكرية، وتعرضت تجربته السياسية للاضطهاد والتجميد في كل مرة. وما يميز هذه التجربة هو قربها من التجربة الإسلامية في العالم العربي التي اتخذت طابعاً سلفياً إحيائياً، إذ يتقدم الدين وتغلب الشريعة في عملية التغيير من منظور شمولي يغلب عليه مفهوم التغيير الشامل، ولعل هذا الطابع المحافظ للحركة هو ما سهل على العسكر تجميدها في كل مرة تحت ادعاء معاداة العلمانية.

¹⁶ - انظر: الموسوعة التركية.

¹⁷ - كمال السعيد حبيب، الإسلاميون من الهامش إلى المركز، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 109

● **التجربة الثانية:** ارتبطت بما يسمى جيل الشباب الذي شكل الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهذا الجيل يجسد ما يسمى بـ "الإسلام المدني" الذي لا يسعى إلى فرض الدين من الأعلى، ولكن يسعى إلى مساهمة المعطيات الواقعية بهدف التأسيس لتغيير تدريجي يمر بمراحل في مقابل التغيير الجذري. ومن ثم، فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسط هي التي يمكن أن تكون سبيلاً للحكم، وليس استخدام أدوات الفرض والهيمنة من أعلى، فهؤلاء لا يريدون أن يكونوا "كمالية" جديدة في ثوب إسلامي.¹⁸

ومن خلال هذا النموذج السياسي الإسلامي الجديد؛ فقد أسس حزب العدالة والتنمية لمرحلة جديدة في تاريخ الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي، وعمل بذلك على تفسير الطابع السلفي الذي كرسه الحركة الإسلامية في العالم العربي، على وجه التحديد، وذلك من منطلق أن الإسلام دين ودنيا لا يمكن الفصل بينهما، الشيء الذي أدى بمجموع هذه الحركات إلى الدعوة للتطبيق الحرفي للنصوص الدينية، في نفي غير مبرر لتاريخية هذه النصوص، هذا الجانب التاريخي الذي جسده أسباب النزول معياراً أساسياً لقياس العلاقة بين النص الثابت والواقع المتحرك.

4-1- النموذج الإسلامي التركي، العلمانية المحافظة بديلاً للسلفية الإسلامية والعلمانية الأتاتورية:

إن حزب العدالة والتنمية بتأسيسه لهذا النموذج الإسلامي الحركي الجديد يكون قد نجح، إلى أبعد الحدود، في التقريب بين نموذجين متناقضين فكرياً وسياسياً في الفكر الإسلامي:

● يقوم النموذج الأول على التأويل السلفي للنصوص الدينية محاولاً تقييد الواقع المتحرك بالنص الثابت. وهذا النموذج تجسده كثير من الحركات السلفية في العالم العربي التي تعد إما امتداداً للنموذج السلفي الوهابي، أو امتداداً لنموذج الإخوان المسلمين.¹⁹

● يقوم النموذج الثاني على أساس علماني²⁰ يرفض كل ما يمت بصلة إلى مجال الدين، ويحضر هذا النموذج، إما بامتدادات يسارية ماركسية أو بامتدادات ليبرالية ترتبط بنموذج الثورة الفرنسية التي كرسست الصراع والعداء بين المكون الروحي؛ أي الدين، والمكون المادي؛ أي الدولة.

¹⁸ - كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا دراسة حالة حزب الرفاه (1983-1997)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2006، ص 146

¹⁹ - لمكر الصدف؛ فقد التقى النموذجان معا في ساحة الجهاد الأفغاني؛ وشكلا معا الفكر القاعدي (أسامة بلادن- أيمن الظواهري)

²⁰ - أطلق الأستاذ محمد أركون اسم العلمانية على هذا النموذج الإيديولوجي من الفصل بين الدين والدولة، انظر: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، مرجع سابق.

إن الصراع القائم بين هذين النموذجين، في الفكر الإسلامي، منذ انفتاحه على الغرب إبان مرحلة القرن التاسع عشر، هذا الصراع والتناقض القائم، في الحقيقة، لا يتجسد حزبياً، بل يتجاوز ذلك لخلق الصراع والتناقض نفسه على مستوى المجتمع كاملاً، والذي انقسم على نفسه منذ الانفتاح المتحقق على الغرب، إلى تيارين متصارعين لكل تيار أجندته ورهائنه الخاصة التي يسعى إلى فرضها على الجميع. إنه الصراع بين ما هو أصيل، سلفي غالباً، ومعاصر، يساري ليبرالي غالباً. لكن النموذج الذي يؤسس له حزب العدالة والتنمية في تركيا، يسعى إلى ردم هذه الهوة القائمة بين النموذجين، ويقدم الدليل في كل مرة على أن الصراع الحاصل في الفكر الإسلامي بين النموذجين، طوال قرن من الزمن، لا يتجاوز الطابع النفسي، حيث ترسخ لكل طرف عدااء نفسي غير مبرر للطرف الآخر يمنعه من مد جسور الحوار والتواصل الفكري نحوه.

ومن هذا المنظور، فإن كل ما قيل وكتب حول مسألة رفض الإسلام للحدث، بما تجسده من ديمقراطية سياسية وليبرالية فكرية وحرية سوق اقتصادية، يوضع الآن مع التجربة الإسلامية الجديدة في تركيا على محك النقد التفكيكي الصارم الذي لا يدع مجالاً لتدخل النزعات النفسية. إن قادة ومنظري الحزب الإسلامي التركي يستثمرون كل منجزات الحدث سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من أجل ترسيخ النموذج الإسلامي في تركيا، وهم يقودون عملية بناء هادئة لنموذج علماني أصيل يقوم على الفصل بين السلطتين الروحية والمادية، فصلاً علمياً يتناقض مع النموذج العلماني الأتاتوركلي ذي النزعات الإيديولوجية الجذري، وهم بذلك لا يؤسسون لمرحلة جديدة في تركيا فقط، ولكنهم يؤسسون لمرحلة جديدة في العالم الإسلامي ككل، تقوم على التصالح بين الأصيل والمعاصر، بين الدين والدولة، بين الإسلام والحدث بتعبير أشمل.

ولتجسيد هذه الرؤية فكرياً وسياسياً واجتماعياً، فقد تبنى مؤسسو الحزب آلية "الديمقراطية المحافظة"، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقى تنسجم فيه الحدث والتراث من جانب، والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان؛ فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض، عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع، مما يسهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار. وتتعدى ديمقراطية الحزب الانتخابات ونزاهتها، والبرلمانات وقديستها إلى تنشيط دور

المجتمع المدني، واحترام الحريات، وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة، وتوزيع واستقلال السلطات، وهي المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة، التي يسعى الحزب إلى تحقيقها في الحياة السياسية التركية.²¹

وتتأطر هذه الديمقراطية المحافظة التي يسعى الحزب الإسلامي إلى ترسيخها في الدولة وفي المجتمع التركي، من خلال رؤية علمانية محافظة تسعى إلى التوفيق بين حضور الدين في الدولة وفي الحياة العامة من جهة، ومن جهة أخرى إلى تقنين هذا الحضور من منظور مؤسساتي واضح يقوم على أساس نموذج سياسي تركي أصيل، تجسد منذ الإمبراطورية العثمانية يؤمن بأن " الدولة تسبق الدين بخطوة".²² وهذا هو ما يجسده قادة الحزب، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الممارسة. الدين هو شيء مهم بالنسبة لي على المستوى الفردي، يؤكد أردوغان، لكنه لن يكون كذلك في الفضاء الاجتماعي والسياسي العام، إذ يجب أن تتنافس البرامج والأفكار والخطط، ويكون الاختيار بينها والتصويت عليها عبر العملية الديمقراطية²³، ومن هذا المنظور يرفض "أردوغان" مفهوم "الحزب الإسلامي" مفضلاً أن يكون الحزب سياسياً، وذلك لأن تسمية الحزب بالإسلامي، في دولة أغلبية ساكنتها من المسلمين، يكون قوة انقسام في المجتمع بينما الدين هو قوة توحيد.

كل هذه مؤشرات تؤكد باللموس أننا بصدد ظاهرة سياسية غير مسبوقة في العالم الإسلامي، حيث تم اعتماد روح العلمانية التي تقتضي الفصل بين السلطتين الروحية والمادية من دون خلط بينهما، فكل سلطة مجال تدخلها الخاص، ولعل هذا هو ما رسخه الإصلاح الديني في أوروبا مع الحركة البروتستانتية، حيث تم انتزاع السلطة المادية من قبضة الكنيسة، وتم تفويضها للشعب الذي يختار ممثليه عبر صناديق الاقتراع، ومن ثم أصبح الشعب يمارس السلطة عبر ممثليه، بدلاً من ممارسة الكنيسة للسلطتين الروحية والمادية بادعاء التفويض الإلهي.

إن هذا النموذج الذي يجسده حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي يقوم على أساس "ديمقراطية محافظة" تقضي إلى "علمانية محافظة"، هو نموذج أصيل في الفكر الإسلامي، قبل إعادة صياغته من طرف السلطة السياسية لخدمة مصالحها، فالعلمانية التي هي أساس الدولة المدنية تمتلك في التاريخ الإسلامي مشروعية تاريخية كبيرة، تنهل من معين النص الديني المؤسس قبل أن ترتبط بالممارسة العملية.

²¹ - كمال السعيد حبيب، الإسلاميون الأتراك من الهامش إلى المركز، مرجع سابق، ص 116

²² - مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا (ألمانيا الغربية، ط. 1، 1984)، ص 171

²³ - نفس المرجع، ص 171

4-2- العلمانية المحافظة في ضوء تطور الفكر الإسلامي:

إذا عدنا إلى قراءة التجربة الإسلامية في ضوء هذه الافتراضات، فإننا نجد أن الإسلام تجربة دينية، وليست تجربة سياسية البتة، والقرآن الكريم يؤكد ذلك في قوله تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"، والعالمين هنا تأكيد على كونية الدين الإسلامي لا على ربطه بنظام سياسي معين، لأن رسول الإسلام عليه السلام لم يكن رئيس دولة أو ملكاً ولكن كان نبياً، أما الدولة التي تأسست في عهده، فلم تكن غاية بل وسيلة فقط. فلا يرينك هذا الذي ترى أحياناً في سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، فيبدو لك كأنه عمل حكومي، ومظهر للملك والدولة فإنك إذا تأملت لم تجده كذلك، بل هو لم يكن إلا وسيلة من الوسائل التي كان، صلى الله عليه وسلم، يلجأ إليها تثبيتاً للدين وتأييداً للدعوة".²⁴

ويضيف العالم الإسلامي "علي عبد الرازق": والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عزة وقوة، والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة.²⁵ إن مفهوم الدولة الدينية التي تحتكر السلطتين المادية والروحية غير قائم في الأدبيات السياسية الإسلامية الأولى، بل هو نتيجة للعصور التالية، التي اعتمد خلالها النص الديني وسيلة في الصراع السياسي عبر تأويله لخدمة مصالح المتصارعين. ولعل هذا ما جعل الثقافة الإسلامية من بين الثقافات المؤهلة للفصل بين السلطتين الروحية والمادية، وبالتالي التأسيس للدولة المدنية في مقابل الدولة الدينية.

إن هذا المدخل هو الذي ينطلق منه حزب العدالة والتنمية، في التأسيس للنهضة التركية على أساس اعتماد روح العلمانية بعد تخليصها من الأيديولوجية، وهذا المدخل، في الحقيقة، هو نفسه الذي انطلقت منه النهضة العربية، إبان مرحلة القرن التاسع عشر، قبل وأداه على يد التيار السلفي النصي الذي اعتلى المنصة مدعوماً بأموال البترودولار. ولعل إطلالة خاطفة على ما تركه جيل النهضة، من مشرق العالم العربي ومغربه، لتجعلنا ندرك قيمة المنجز الفكري والسياسي الذي خلفه الفكر النهضوي، سواء مع محمد عبده وعلي عبد الرازق، أو مع علال الفاسي ومحمد بن الحسن الحجوي، وكلها أسماء فكرية رائدة ساهمت بقوة في التأسيس للنهضة العربية من منظور إصلاحي يقوم على أساس الاجتهاد في قراءة النص الديني ليستجيب لحركية الواقع.

²⁴ - علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 79

²⁵ - نفسه، ص 103

وقد خلف هذا الجيل أعمال فكرية رائدة تسعى إلى ترجمة روح الإسلام من منظور علمي رصين يستفيد من منجزات علم أصول الفقه، ما ارتبط منه بالفكر المقاصدي خاصة. وقد ترجم العالم الأزهري الرائد "علي عبد الرازق" هذه التطلعات النهضوية القائمة على الاجتهاد في قراءة النص الديني بقوة، في كتابه الذي قلب الموازين الفكرية والسياسية السائدة في الفكر الإسلامي "الإسلام وأصول الحكم" والذي كان ما بعده مخالفاً تماماً لما قبله، وذلك لأن الكتاب قد تناول مبحث الخلافة والإمامة في الفكر والتاريخ الإسلامي، ثم خلص إلى نتيجة مفادها أن هذا النظام غريب عن الإسلام، ولا أساس له في الأصول والمصادر المعتمدة للدين عند المسلمين من كتاب وسنة وإجماع.

كما أن الكتاب صدر خلال مرحلة انتقالية في التاريخ الإسلامي، عرفت سقوط نظام الخلافة العثمانية، وتعويضه بنظام قومي علماني يقوده أتاتورك؛ فقد ألغي نهائياً نظام الخلافة العثمانية في 3 مارس 1924، وذهب بأخر صورها التي استمرت أكثر من أربعة قرون، وخلا العالم الإسلامي السني، للمرة الأولى من تاريخه، ممن يحمل لقب الخليفة، أو حتى لقب سلطان المسلمين، وتطلعت لتجديد هذه الخلافة، في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، دوائر وأوساط متعددة الاتجاهات ومتمايزة في الأهداف.²⁶

يبدو أن الفكر الإسلامي، بمختلف اتجاهاته، كانت تحدوه الرغبة نفسها في تحقيق انتقال فكري وسياسي، يعد ضرورياً للقطع مع مجموعة من الأنماط الفكرية والسياسية القائمة على روح الاستبداد الشرقي القديم، والمدعومة زوراً وبهتاناً بالنص الديني المقدس الذي يتم تأويله على المقاس لخدمة مصالح سياسية ضيقة.

وبالعودة إلى جذور النهضة العربية والتركية، نجدتها ترتبط بمرحلة تاريخية واحدة توحدت خلالها الطموحات في التأسيس لنموذج فكري وسياسي جديد، من منطلقات مختلفة. فإذا كان التيار السلفي النهضوي هو الذي قاد معركة بناء النهضة العربية، من منظور يسعى إلى تجاوز الوضع السائد عبر العودة إلى الأصول النقية للإسلام مع تطعيمها بروح العصر القائمة على العلم والعقلانية، فإن التيار القومي العلماني المرتبط بالعسكر هو الذي قاد النهضة التركية، من منطلق مغاير يقوم على تحقيق قطيعة تامة مع إرث الإمبراطورية العثمانية، ومنه تحقيق القطيعة نفسها مع الانتماء الإسلامي لتركيا، واستبداله بانتماء جديد لأوروبا.

يبدو أن مصير التيارين معاً كان مصيراً تراجيدياً، وهذا من مكر التاريخ، إذ تم الحسم مع كل المنجز الفكري والسياسي النهضوي عربياً، وتحقق نكوص خطير نحو الخلف عبر إعادة صياغة الواقع الفكري

²⁶ - علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دراسة ووثائق، بقلم: د. محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 7

والسياسي المتردي القائم على ثبات النص ضدًا على حركية الواقع، وهذا هو ما جسده الفكر السلفي النصي الذي تحكم في تصور كثير من الحركات الإسلامية على امتداد العالم العربي.

أما في تركيا، فقد كانت النهضة الأتاتورية تحمل معها منذ البداية عوامل نهايتها، وذلك لأنها عملت من منطلقات أيديولوجية تحكم في منجزاتها الفكرية والسياسية. لقد عمل أتاتورك على تطبيق شكل من العلمانية لا يستجيب للمقومات الحضارية للشعب التركي، لقد كان الداء الذي تسرب إلى الجسد العثماني مرتبطاً بالدين، حسب أتاتورك، لذلك يجب استئصال أصل الداء عبر استئصال المكون الديني من المجتمع.

لكن إذا كانت النهضة التركية قد قامت على أسس خاطئة، منذ البداية، الشيء الذي تطلب إعادة صياغة هذه الأسس كي يستقيم مسار النهضة، وهذا ما تحقق مع الجمهورية التركية الثالثة التي يقودها الآن بثبات تيار إسلامي جديد. فإن النهضة العربية لم تكن خاطئة المنطلقات، في الحقيقة، ولكنها جاءت خلال مرحلة فكرية وسياسية واجتماعية دون مستوى التطلعات الفكرية والسياسية النهضة، ويمكن التأكيد على أنها جاءت سابقة لأوانها، وتفسير ذلك أنها كانت نهضة يغلب عليها الطابع الفكري، الأمر الذي كرس طابعها النخبوي، ولم تتسرب إلى البنية الاجتماعية العربية.

ولعل ما يدعم طرحنا هذا هو أن المحاولات الإصلاحية التي يقودها حزب العدالة والتنمية الآن في تركيا تنسجم بشكل كبير مع الطرح النهضوي العربي، سواء على مستوى تصوره لعلاقة الدين بالدولة، أو على مستوى تصوره لتموقع تركيا دولةً مسلمةً في العالم، أو على مستوى تصوره لحضور المكون الديني في المجتمعات المسلمة. وهذا هو ما يقيم مسافة شاسعة بين تصوره وتصور الحركات الإسلامية العربية ذات الطابع السلفي النصي الذي يتناقض مع التصور النهضوي العربي، قبل أن يتناقض مع التصور الإسلامي الحركي التركي الذي يجسده حزب العدالة والتنمية.

وإذا كان حزب العدالة والتنمية التركي، قد نجح في صياغة ديمقراطية و علمانية محافظتين تستجيبان معًا لمكانة تركيا الاستراتيجية في العالم، فإن الحركات الإسلامية السلفية في العالم العربي ما تزال، لحد الساعة، عاجزة عن استيعاب هذه المنظومة الفكرية والسياسية الجديدة، وما زال كثير من رموزها يرفضون منطلقات الفكر النهضوي العربي الذي أسس، منذ القرن التاسع عشر، لمنظومة فكرية وسياسية واضحة لسير الدولة والمجتمع. ولعل هذا العجز هو ما ينعكس على أرض الواقع، إذ تقف مجموع حركات الإسلام السياسي العربية عاجزة عن زحزحة الواقع، بل إن بعضها دخل اللعبة السياسية السائدة وتماهى معها حتى أصبح من أهم عوامل المحافظة عليها وعلى الواقع المتردي السائد.

إن ما نسعى إلى تحقيقه من خلال عرضنا للتجربة الفكرية والسياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، يتجاوز العرض التقرير، إلى رسم معالم طريق واضحة لرد الاعتبار إلى امتدادنا الحضاري الإسلامي الذي يعد كنزاً لا ينضب، لكن من منظور جديد ومتجدد قائم على أبعاد استراتيجية واضحة، من منظور يسعى إلى تجاوز إعاقات الماضي التي رمت بأممتنا في أتون التخلف ضدًا على منجزاتنا الحضارية العظيمة التي تضاهي أكبر الأمم.

الآن، وفي ضوء هذه المنجزات، فإن الفرصة سانحة لتدشين سلسلة من المراجعات الفكرية والسياسية التي يمكنها أن تؤهلنا لخوض معارك المستقبل. هي مراجعات لم ننجح في تدشينها سابقاً، لأن المعطيات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، لم تكن مؤهلة لتقبلها لكن ما يبدو الآن هو أن وعينا الجماعي وصل إلى مستوى تقبل مثل هذه المراجعات التي أصبح الجميع، من نخب فكرية وسياسية ومن قاعدة شعبية، مدرّكاً ضرورة تدشينها.

4-2-1- تجاوز السلفية النصية فكرياً وسياسياً:

نقصد بالسلفية النصية، كل ما يرتبط بالقراءة الحرفية للنص الديني، والتي تتعامل معه كنص جامد خارج الزمان والمكان، فتلغي طابعه التاريخي الذي يربطه بحركية الواقع والناس، من خلال آلية الاجتهاد التي تتطور بتطور المعارف والعلوم. ولعل الداء الفكري والسياسي والاجتماعي، الذي نعاني منه في واقعنا، يرتبط بهذا الفهم السلفي النصي الذي يقتل الحاضر باسم الماضي، ويجمد حركية الواقع والناس بادعاء ثبات النص الديني.

وهذه آلية في التفكير لا تمت بصلة إلى روح الإسلام النقية التي تقوم على العقلنة والتفكير الحر، بل تعد من ترسبات عصور الانحطاط التي عرفها التاريخ الإسلامي، إذ تراجعت الحركة الفكرية، وتم تجميد المنجزات العلمية التي أسس لها عصر التدوين، فمنذ القرن السابع الهجري أدت عملية إعادة إنتاج القديم إلى تكلس وتوقّع واجترار، قاد فيها ما سبق أن عبرنا عنه بالفهم التراثي للتراث²⁷ وقد كانت الحصيلة كارثية بكل المقاييس، فقد تراجع الاجتهاد وعم التقليد، وتراجعت بذلك المنجزات العلمية التي تأسست طوال مراحل الازدهار الإسلامي.

وقد أفضى هذا التراجع المريع الذي عرفه الفكر الإسلامي، إلى نكوص فكري وسياسي قائم على التفكير من منطلق نموذج سالف في تحد سافر لحركية الواقع وسيرورة التاريخ. كل هذا رسخ، في قضايا الفكر كما في

²⁷ - محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، دراسات.. مناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ص 15

قضايا السياسة والمجتمع، نوعاً من النزوع نحو الماضي الجامد، باعتباره يمتلك حلولاً سحرية لإنقاذ الحاضر من أزماته.

خلال القرن التاسع عشر، كان المجهود الفكري النهضوي متوجهاً نحو استئصال هذا النزوع السلفي النصي واستبداله بنزوع سلفي تجديدي قائم على استعادة روح النص الديني، ومن خلاله استعادة روح التجربة الحضارية الإسلامية، لكن من منظور قائم على الاجتهاد الذي يربط النص الديني بحركة الواقع السياسي والاجتماعي، وقد أدى هذا النزوع الإيستمولوجي، الذي يستبدل النص الجامد بالنص المتحرك، إلى تدشين حركية كبيرة في الفكر والسياسة والمجتمع.

ولعل من اللافت في هذه الحركية هو أنها جمعت بين تيارين فكريين في بوتقة واحدة، إلى الحد الذي لا يجعلك تفصل فصلاً تاماً بين كتابات محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وعلال الفاسي، ذوي النزوعات السلفية الجديدة، وبين كتابات قاسم أمين ورفاعة الطهطاوي ومحمد بن الحسن الحجوي وابن المواز، ذوي النزوعات الليبرالية المنفتحة.

أدى كل هذا إلى تدشين مرحلة جديدة في تاريخ الفكر الإسلامي، وفتح باب التفكير والاجتهاد على مصراعيه، وقد كانت الحصيلة مشرفة للغاية، إذ تم طي صفحة أليمة من تاريخ الانحطاط، وفتح، بالمقابل، صفحة جديدة مشرعة على آمال نهضوية عريضة مبنية على العقلانية والتحرر والديمقراطية ومشروع الدولة المدنية... إلخ. وكلها منجزات فكرية وسياسية، كانت تبشر بعهد جديد ينقلنا إلى مرحلة جديدة، لكن أيدي الاغتيال تسللت خفية وتم الإجهاز على جميع هذه المنجزات العظيمة التي كانت البداية الحقيقية لمشروع حضاري إسلامي جديد. وأيدي الاغتيال هذه تحالفت فيها قوى الداخل مع قوى الخارج، وتم تحقيق الغاية الخبيثة.

لقد تحالفت القوى السلفية النصية المنغلقة مع قوى الاستعمار الأجنبي، وتم اغتيال النهضة الإسلامية التي كانت تبشر بعودة التحالف الإسلامي بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. ونريد أن نذكر هنا بالمواقف المشرفة لرموز النهضة العربية من التحالف العربي التركي الذي كان أساس الإمبراطورية العثمانية، هذا التحالف الذي سيتم اغتياله تحت ادعاءات أيديولوجية واهية تدعي محاربة الاستعمار العثماني للأراضي العربية، وهي ادعاءات صنعها وروج لها الإنجليز تطبيقاً لخطة فرق تسد. وهكذا، تحالفت القوى السلفية الرجعية التي قادها الشريف حسين بالقوى الاستعمارية، وتم اغتيال حلم الوحدة الإسلامية التي دافع عنها رموز النهضة، ونظروا لها من منطلق فكري وسياسي يحمل أبعداً استراتيجية عميقة.

إن دعوتنا لتجاوز السلفية النصية المنغلقة، هي في الوقت ذاته دعوة لتجاوز مجموع المطبات السياسية والفكرية التي أسقطنا فيها الفكر السلفي النصي المعادي للعقلنة والديمقراطية والدولة المدنية، والداعم للاستبداد والدولة الدينية، وذلك تحت ادعاءات دينية مزورة لا أساس لها ولا مبرر سوى الانتماء لمدرسة نصية تلغي قدرات العقل في الاجتهاد، وتفرض عليه وصاية غير مبررة. وانتشار هذا الفكر في العالم الإسلامي يهدد مستقبلنا ومستقبل الأجيال الصاعدة، ويضع امتدادنا الحضاري في مهبط الريح خلال مرحلة تاريخية حرجية لا تقبل بديلاً عن التزام قيم العصر الحديث، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، في موازاة مع الالتزام الكامل بشرط الهوية والانتماء الحضاري.

4-2-2- تجاوز الحداثوية التغريبية فكرياً وسياسياً:

إذا كان الفكر السلفي النصي المنغلق قد أدى إلى كوارث فكرية وسياسية في عالمنا الإسلامي، فإن الأيديولوجية الحداثوية التغريبية لا تختلف في منهجها عن النموذج السلفي، فحتى وهي تدعي أنها نقيض للفكر السلفي فإنها، من الناحية الإبستمولوجية، لا تختلف عنه في شيء، إذ تتحكم فيها آليات إنتاج المعرفة التي يعتمد عليها الفكر السلفي نفسها. وبذلك، فهي تحقق نسبة كبيرة من الاغتراب في المكان لا تختلف عن الاغتراب في الزمان الذي يحققه الفكر السلفي، لكنه يبقى اغتراباً بألوان مختلفة.²⁸

وإذا كان النهج السلفي النصي قد أدى إلى كوارث فكرية وسياسية في العالم العربي، إذ تم القضاء على كل المنجزات الفكرية والسياسية التي تحققت مع عصر النهضة، فإن النهج الحداثوي التغريبي في تركيا الأتاتورية، قد أدى إلى نتائج ليست بالأقل كارثية من سابقتها، فقد تم استئصال تركيا من امتدادها الحضاري الإسلامي والرمي بها في امتداد حضاري مزور، وقد أدى العرب كما أدى الأتراك ثمناً غالياً نتيجة هذه الخيارات الراديكالية التي لا تلتزم أبسط معايير الحس التاريخي، كما لا تلتزم أبسط مقومات الحس الاستراتيجي.

من خلال هذه المقارنة، يبدو أن البديل الحداثوي التغريبي الذي قدمه أتاتورك للأتراك، بهدف ربط تركيا بأوروبا، لم يتجاوز الفرقعات الأيديولوجية بعيداً عن المقاربة العلمية الرصينة. لقد دفع رجل دولة تركي بقوة أبناء وطنه لتبني أسلوب الحياة الغربي دون تحفظ، غير أنه في الفصل الأول من قصة تبني تركيا للأساليب الغربية، فإن الأتراك الذين كانوا مقتنعين بسياسة تحديث تركيا لم يكونوا، قلبياً، يحبون الحضارة الغربية التي

²⁸ - انظر: محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط.1، 1982

كانوا يدخلونها مجبرين²⁹ ويخلص المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبي"، من خلال تحليله، إلى خلاصة بالغة الأهمية بخصوص النموذج الحداثوي التغريبي الذي قاده أتاتورك. يقول "توينبي": "كان حكم التاريخ على مثل هذه المدرسة الغربية من أنصار التحديث الأتراك هو "في كل مرة القليل جدًا والمتأخر جدًا".³⁰

إنها شهادة دالة من "ابن خلدون بريطانيا" الذي درس وحلل الحضارات البشرية فيما يقرب من عشرين مجلدًا، وهو عندما يحكم على تجربة التحديث، على الطريقة الغربية في تركيا، بالفشل يعرف ما يقول، لأن منطلقه كمؤرخ منعه من أن يكون بوقًا أيديولوجيًا يهمل، كما همل كثير من الغربيين والمغربيين، للثورة الأتاتورية الفاشلة، باعتبارها بداية التاريخ التركي.

لقد كان منطلق "توينبي" واضحًا في دراسته وتحليله لصعود وسقوط الحضارات، لا يمكن لأية حضارة أن تتقدم من خارج جلدها الذي يشكله امتدادها في التاريخ والجغرافيا، وإن "توينبي" في هذا الصدد لا يكتفي بالنموذج التركي الأتاتوري، بل يتجاوزه ليقدم نموذجًا آخر مشابهًا للنموذج التركي، إنه نموذج روسيا التي يقول عنها المؤرخ البريطاني، إنها الجزء الوحيد من العالم الذي يضم أغلبية غير أوروبية، ورغم أن الروس أصبحوا مسيحيين، وما زال كثير منهم مسيحيين، إلا أنهم لم يكونوا أبدًا مسيحيين غربيين.³¹

وسواء مع النموذج التركي أو مع النموذج الروسي، يخلص "توينبي" إلى أن محاولة تغريب الدولة والمجتمع لا يمكنها أن تفضي إلى نتائج إيجابية، وذلك لأن للغرب أسلوبًا في الحياة كلاً لا يتجزأ يعتمد فيه كل جزء على الآخر. ومن هذا المنظور، فإن أية تجربة في نسخ النموذج الغربي في دولة غير غربية، سيكون مصيره الفشل لا محالة، والتاريخ يؤكد لنا هذه الحقيقة من خلال نماذج عدة.

لذلك يبقى حضور التجربة الحضارية للشعوب مقومًا أساسيًا في تشييد نهضتها، وأية محاولة لتحطيم هذه الخصوصية بغرض بناء كونية موهومة يكون مصيره الفشل، لذلك تبدو بعض الأطروحات الفكرية والسياسية التغريبية، في الثقافة الإسلامية عامة، خالية من أي حس تاريخي، وهذا ما يعيق أية إمكانية في تجسيدها على أرض الواقع، وحتى إذا تم فرضها بوسائل العنف الرمزي والمادي، فإنها تحمل بذور نهايتها في ذاتها. ولعل التجربة الأتاتورية في تركيا لتحضر، باعتبارها نموذجًا دالًا في هذا الإطار، كما أن الفشل الذريع الذي انتهت

²⁹ - انظر: السيد أمين شلبي، نظرات في أرنولد توينبي، دار قباء للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000، ص 85

³⁰ - نفسه، ص 85

³¹ - نفسه، ص 82

إليه يقدم إلينا درساً كبير الأهمية، ويؤكد لنا أن أية محاولة تغريبية للشعوب والدول الموجودة خارج الانتماء الجغرافي والتاريخي والحضاري الغربي، بادعاء التحديث، لا يمكنها أن تسير إلا في اتجاه محتوم نحو الفشل.

5- الخيار الإسلامي في خدمة العمق الاستراتيجي لتركيا جغرافيا:

ظل الموقع الاستراتيجي لتركيا، في انتمائها للقارة الأوروبية، عاملاً يفرض على الأتراك خيارات استراتيجية متناقضة تتبلور في موازنة مع المصالح الأوروبية. فقد دعمت أوروبا قيام النظام العسكري العلماني الأتاتورك، في مواجهة إرث الإمبراطورية العثمانية الذي حضر باعتباره نشأ، حسب التصور الأوروبي، يهدد الانسجام المسيحي اليوناني الروماني الذي يشكل رؤية أوروبا إلى العالم، بالإضافة إلى التهديد العسكري الذي شكلته الإمبراطورية العثمانية طوال قرون من الحضور القوي.

وقد دعمت أوروبا الخيار القومي العلماني الأتاتورك خلال مرحلة صعود أنظمة قومية أوروبية؛ فرنسا وألمانيا وإيطاليا، عملت على تشكيل صورة أوروبا، ولذلك فقد حقق الخيار الفكري والسياسي الأتاتورك نسبة كبيرة من النجاح، باعتباره ينسجم مع التصور الفكري والسياسي السائدة في أوروبا. لكن مع أقول نجم الأنظمة القومية العسكرية في أوروبا، وجد النظام الأتاتورك نفسه معزولاً، بل نشأ في قارة تقوم أنظمتها السياسية على أساس ديمقراطي تتحكم فيه التعددية الحزبية، والانتخابات، والفصل بين السلطات... إلخ، وقد أدت هذه العزلة السياسية إلى صياغة وضع جديد في تركيا، بعد أن خسرت انتماءها الغربي نتيجة خياراتها السياسية القومية العسكرية، كما خسرت من قبل انتماءها الشرقي نتيجة خياراتها العلمانية الأيديولوجية المنغلقة.

وقد أدى هذا الوضع السياسي الجديد، في تركيا، إلى صياغة توازنات داخلية جديدة فتحت المجال أمام التعدد الفكري والسياسي للتعبير عن ذاته، من خلال صناديق الاقتراع التي قادت إلى الواجهة فاعلاً سياسياً جديداً، قدم نفسه باعتباره يمثل استمرارية للمشروع الإسلامي الذي واجهه العسكر طوال عقود من الحكم الأتاتورك.

لكن هذا المشروع الإسلامي قدم نفسه، هذه المرة، باعتباره مشروعاً تجديدياً على المستوى الفكري والسياسي، فقد استطاع أن يستوعب الأسس الفكرية للمشروع الإسلامي المحافظ الذي قاده نجم الدين أربكان، لكنه في نفس الآن استطاع أن يتجاوز المعوقات التي عانى منها هذا المشروع، والتي ساهمت في إفشال رؤيته السياسية.

لقد استوعب الإسلاميون الجدد في تركيا دروساً كبيرة الأهمية، من خلال تأملهم في مسار تجربتين سياسيتين متناقضتين قادتنا الصراع على السلطة في تركيا، وهما، حسب تصور الإسلاميين الجدد، تجربتان لم تتمكنا معاً من استيعاب مقومين أساسيين في التاريخ التركي، هما:

- المقوم الأول: يرتبط بالجغرافيا التي تفرض على تركيا انتماءً أوروبياً، ولا يمكن لأي فاعل سياسي أو ثقافي أن ينجح في اقتلاع تركيا من هذا الانتماء الجغرافي. ولذلك، فإن أي مشروع إسلامي يسعى إلى زحزحة تركيا من جغرافيتها، سيكون مصيره الفشل، لا محالة، لأن الحقائق على الأرض أكبر من التنظير، وهكذا استوعب منظرو وسياسيو حزب العدالة والتنمية هذا الدرس استيعاباً جيداً، وسعوا إلى تجاوز المنظور الإسلامي الأربكاني الذي قام على معاداة الانتماء الأوروبي لتركيا، ودافع في المقابل عن انتماء أحادي في علاقة تركيا بالشرق.

- المقوم الثاني: يرتبط بالتاريخ والانتماء الحضاري، وهذا المقوم يفرض على تركيا انتماءً حضارياً إسلامياً تؤكد معطيات الثقافة والدين التي لا يمكنها أن تسمح لأي فاعل سياسي بزحزحتها. وأي مشروع سياسي يقوم على مواجهة الانتماء الحضاري الإسلامي لتركيا، ويسعى إلى استبداله بانتماء حضاري "مسيحي يوناني روماني" مزيف سيكون مصيره الفشل الأكيد، وقد استوعب الإسلاميون الجدد هذا الدرس، وتمكنوا من توجيه الضربات القاضية للمؤسسة العسكرية العلمانية عبر اتهامها بمحاربة الانتماء الحضاري للشعب التركي المسلم، وتمكنوا بذلك من ربح شرعية سياسية، عبر الدعم الشعبي الكبير الذي كان يعلن عن نفسه بقوة من خلال صناديق الاقتراع في كل استحقاق انتخابي.

هكذا، نجح الإسلاميون الجدد في استيعاب دروس تاريخية في غاية الأهمية، وعملوا على تحويلها إلى رؤية فكرية وسياسية هي التي قادت مشروعاتهم السياسي نحو آفاق واعدة، سواء لمكانتهم في التاريخ التركي المعاصر أو لمكانة تركيا في محيطها الإقليمي والدولي. وإذا كان قادة حزب العدالة والتنمية قد خرجوا إلى الوجود الفكري والسياسي، من خلال مشروعاتهم السياسي القائم على ترسيخ الانتماء الحضاري الإسلامي لتركيا، فإن ما يهمنا في عرضنا هذا لعلاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، هو الوقوف على التوجهات الأوروبية لحزب العدالة والتنمية، وهي توجهات حيرت الكثير من المتابعين للشأن السياسي في تركيا، إذ نجح الحزب الإسلامي في بلورة التوجه الأوروبي لتركيا في موازنة نجاحه في ترسيخ التوجه الإسلام في الآن نفسه.

لكن ما يثير الانتباه أكثر، هو أن الإسلاميين نقلوا تركيا، في وقت قياسي وبسرعة قياسية، في اتجاه الاتحاد الأوروبي الذي كان يرفض مجرد الدخول في مفاوضات مباشرة مع الأتراك حول الحصول على عضوية الاتحاد. فحتى مطلع الستينيات من القرن الماضي لم تكن النخبة الكمالية قد أحرزت أي تقدم يذكر، على طريق

الاندماج في أوروبا، اللهم إلا على مستوى التقليد الشكلي للحياة الغربية ونظمها القانونية وبعض أشكال حياتها الاجتماعية، التي لم تلقَ تأييداً شعبياً، بل ووجهت باستمرار بأنواع من المقاومة والرفض.³² لكن الوضع اختلف تماماً مع وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا، فقد عملوا على بلورة شروط سياسية واقتصادية مكنتهم من الحصول على ضوء أخضر أوروبي، في إمكانية الانضمام إلى الاتحاد حسب معايير سياسية واقتصادية إضافية، سطرها قمة كوبنهاجن التي أعلنت عن قرار إمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بتاريخ 17 دجنبر 2004، وقد تم تحديد الثالث من أكتوبر 2005 موعداً لبدء مفاوضات الانضمام، وقد بدأت المفاوضات فعلاً في هذا التاريخ.³³

5-1- معايير كوبنهاجن: فتح باب الإصلاحات السياسية والاقتصادية:

كان تفكير الإسلاميين الأتراك، في الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي، قائماً على أسس برجماتية صرفة تمكنهم من تدشين جيل جديد من الإصلاحات على مستوى الدستور والمؤسسات، والهدف الرئيس هو تكسير شوكة المؤسسة العسكرية التي تحتكر جميع السلطات في تركيا، وتعرقل جميع الإصلاحات التي تهدد مكانتها. فقد كانت بوابة الاتحاد الأوروبي هي المدخل الرئيس الوحيد المشرع أمام الإسلاميين لإعادة هيكلة المشهد السياسي في تركيا على أسس جديدة تنسجم ورؤيتهم الفكرية والسياسية للإصلاح.

وقد اعتبر الاستراتيجي ووزير الخارجية التركي، في حزب العدالة والتنمية، أن الموقع الجيوستراتيجي لتركيا يفرض عليها الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي، وهو يؤكد في هذا الصدد، أن تركيا خلال السنوات السبع الماضية، في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، قد أنجزت، في علاقتها بالاتحاد الأوروبي، أكثر مما فعلت في الأربعين سنة الماضية.

فقد تقدمت تركيا في مسار الاندماج الأوروبي، مقارنة مع العقد الماضي، حين لم يكن واضحاً ما إذا كان الاتحاد الأوروبي يفكر جدياً في ترشيح تركيا. وتوضح تقارير التقدم على مستوى الاتحاد الأوروبي، أنّ السياسة الخارجية التركية وأهداف الاتحاد الأوروبي متناسقان، وهذا دليل واضح على أنّ توجهات تركيا في

³² - إبراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 175

³³ - نفسه، ص 175

السياسة الخارجية تتناسب بطريقة جيدة مع الأهداف العابرة للأطلسي، في الوقت الذي نترك فيه وراءنا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.³⁴

إن هذه المنجزات على مستوى السياسة الخارجية التي يتحدث عنها وزير الخارجية التركي، ترتبط في العمق بالمبادئ الكبرى التي رسمها في كتابه "العمق الاستراتيجي". وسواء على مستوى المبادئ أو على مستوى الممارسة، يبدو أن قادة حزب العدالة والتنمية قد نجحوا في وضع القطر التركي على السكة الصحيحة في اتجاه الاتحاد الأوروبي. وهذا ليس حلمًا جميلًا، كما كان الأمر مع المؤسسة العسكرية، بل واقع تسنده معطيات سياسية واقتصادية كثيرة تؤكد أن تركيا لن تمثل، منذ الآن، دور الكومبارس الذي مثلته خلال المرحلة الأتاتورية، وكأنها حائط برلين الذي يفصل بين الشيوعية والرأسمالية، بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي.

إن الملف التركي الآن يمتلك كثيرًا من المقومات التي تفرض تركيا مفاوضًا يمتلك الكثير من الأوراق الرابحة في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، ومن بين هذه الأوراق نذكر النجاح الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية في تطبيق نسبة كبيرة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نصت عليها قمة كوبنهاجن. وهذا ما أسس لمرحلة جديدة يطلق عليها (Niels kadritzke) الصحفي والمحرر في القسم الألماني بجريدة (le monde diplomatique) "ما بعد الكمالية"، ويؤكد الكاتب في مقال في الجريدة نفسها عنوانه بـ "المجتمع التركي بين العسكر والإسلاميين" أن المجتمع التركي يعرف تحولات جوهرية، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وأن سلطة العسكر في تراجع، ويرتكز هذا التحول، في نظر الكاتب، على إنجازات اقتصادية مهمة حققها الحزب.³⁵

5-1-1- الإصلاحات السياسية:

نص اتفاق كوبنهاجن، بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على مجموعة من المعايير السياسية التي تؤهل تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي معايير اتخذها حزب العدالة والتنمية فرصة تاريخية لفرض مجموعة من الإصلاحات السياسية على الدستور، وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة، وذلك تطبيقًا لمعايير كوبنهاجن التي نصت على ما يلي:

³⁴ - أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، نشر مجلة فورين بوليسي، ترجمة وإعداد: ديماء شريف، جريدة الأخبار، الثلاثاء 6 تموز 2010

³⁵ - Niels kadritzke – La société turque entre l'armée et les islamistes- le Monde diplomatique- Archives – janvier 2008

- إرساء أسس الديمقراطية النيابية.
- بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد.
- احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.
- احترام حقوق الأقليات، ومنحها حرية الممارسة الثقافية، وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.³⁶

إن هذه المعايير تفتح، أمام الإسلاميين الجدد في تركيا، مجالاً واسعاً لإجراء إصلاحات عميقة لا سابق لها في التاريخ التركي الحديث، فمنذ ثمانية عقود مرت كانت القبضة العسكرية الحديدية هي التي تحسم الموقف، عبر الانقلابات العسكرية التي كانت الآلية الوحيدة لحسم الصراع بين الفرقاء السياسيين. وبضوء أخضر من معايير كوبنهاجن الأوروبية، تمكن قادة الحزب الإسلامي من إعادة صياغة المشهد السياسي في تركيا، من منظور جديد كانت أهم ملامحه تشديد الخناق على العسكر، وإعادة تهم إلى ثكناتهم العسكرية بعدما كانوا يسيطرون على السياسة الداخلية والخارجية في تركيا. وهذا ما تجسد من خلال الإصلاحات الدستورية التي دشنتها حكومة الأغلبية التي يقودها الحزب، فقد خضع دستور 1982 لأربعة عشر تعديلاً ركزت في غالبها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية، وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد.³⁷

إن مجموع هذه الإصلاحات الدستورية التي همت الجانب السياسي بالأساس، باعتباره مكملاً للداء في تركيا، تؤكد الإرادة الصلبة لحزب العدالة والتنمية في مواجهة العسكر، وهي مواجهة تستمد شرعيتها من الإجماع التركي، ما عدا بعض التيارات القومية الراديكالية، على ضرورة الالتحاق بالركب الأوروبي، وهذا الإجماع هو الذي يؤسس لشرعية الإصلاحات السياسية التي تستمد قوتها من معايير كوبنهاجن، وهو يعرقل جميع خطط المؤسسة العسكرية الرامية إلى عرقلة الإصلاح السياسي، في الوقت نفسه، لأنه يهدد مصالحها.

ولذلك، لا نستغرب إذا وجدنا العسكر الأتاتوركي الذي كان يدافع على ربط تركيا بانتمائها الأوروبي، يسعى إلى عرقلة الإصلاحات السياسية المؤدية إلى عضوية الاتحاد بادعاء استغلال حزب العدالة والتنمية لمعايير الاتحاد بهدف بسط سيطرته على الحياة السياسية في تركيا، وهذا ما أدى ببعض رموز المؤسسة العسكرية إلى العودة للأساليب القديمة في تغيير الموازين السياسية في تركيا، وذلك عبر تدبير الانقلابات، لكن

³⁶ - محمد نور الدين، تركيا والاتحاد والاتحاد الأوروبي، مسألة الهوية والرهانات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع: 116، خريف 2004، ص ص 78-79

³⁷ - علي حسن باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص 32

ما يبدو واضحًا الآن هو أن القطار التركي وضع على السكة، ولا يمكن عرقلة مسيرته في الاتجاه الأوروبي، وذلك ما تؤكد المعطيات الدولية الجديدة.

فالاتحاد الأوروبي لا يمكنه، رغم حساسيته من التوجه الإسلامي في تركيا، لا يمكنه أن يغامر بدعم الانقلابات العسكرية، لأن هذا لا يخدم مصالحه. فلا يمكن قبول دولة أوروبية يقودها العسكر في القرن الواحد والعشرين، لأن هذا يهدد بعودة الأنظمة العسكرية التي قادت أوروبا نحو المجهول، لذلك يمكن لأوروبا أن تتعايش مع توجه إسلامي ديمقراطي، ويكون ذلك أفضل بكثير من أن تتعايش مع توجه قومي عسكري مغلق.

أما بخصوص الولايات المتحدة التي كانت ضالعة في تنفيذ الانقلابات العسكرية في تركيا، للمحافظة على نظام عسكري يخدم مصالحها في المنطقة، سواء في علاقتها مع أوروبا أو في علاقتها بمنطقة الشرق الأوسط؛ فالولايات المتحدة الآن غير مستعدة للدخول في متاهات جديدة، عبر دعم العسكر، في وقت تدعو فيه إلى نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط كعامل أساسي في مواجهة التطرف الديني الذي يعم المنطقة، ويهدد بتفجيرها في أية لحظة، وهذا ما يهدد بشكل جدي المصالح الأمريكية في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة كانت شريكًا أساسيًا في وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وذلك بهدف صياغة نموذج إسلامي معتدل يقف حاجزًا في وجه التطرف الوهابي القادم من الخليج، كما يقف حاجزًا كذلك في وجه الاكتساح الشيعي الذي تقوده إيران.

إنها مؤشرات واضحة، تؤكد أن مسار الإصلاحات السياسية، التي دشنتها لها حزب العدالة والتنمية في تركيا، سيسير قدمًا رغم ما يثيره القوميون والعسكر من زوبعة عديمة الجدوى، في ظل الدعم الأوروبي الأمريكي لهذه الإصلاحات، وكذلك في ظل الوضعية السياسية والاقتصادية التي أصبحت تتمتع بها تركيا في العالم بعد الخروج من وضعية الإفلاس التام سنة 2001.

5-1-2- الإصلاحات الاقتصادية:

وقد نص اتفاق كوبنهاجن، بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، على حزمة من الإصلاحات السياسية التي يمكنها أن تؤهل تركيا سياسيًا، وقد نص هذا الاتفاق كذلك على حزمة أخرى من الإصلاحات الاقتصادية التي يمكنها أن تؤهل تركيا اقتصاديًا للحصول على عضوية الاتحاد. وإذا كانت المعايير السياسية، التي حددتها اتفاقية كوبنهاجن، قد فتحت الباب واسعًا أمام الإسلاميين لإعادة تشكيل النظام السياسي في تركيا، فإن المعايير الاقتصادية ستمكنهم من إعادة تشكيل مصادر الثروة التركية التي كانت محتكرة من طرف العسكر وحلفائهم من القوميين، كما ستمكن هذه الإصلاحات من فتح أسواق جديدة ظلت مغلقة في وجه تركيا طوال فترات الحكم

العسكري، وعلى قائمتها أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما يبدو هو أن حكومة العدالة والتنمية تدرك جيداً هذا المعطى، لذلك فهي تسعى إلى تصحيح المسار مدعومة بسياسة خارجية ذكية تستثمر في معطيات التاريخ والحضارة.

لكن التحول الاقتصادي الحقيقي في تركيا، الذي ستقود إليه هذه الإصلاحات الهيكلية العميقة، ارتبط بفتح السوق التركية على السوق الأوروبية بما يمثله ذلك من دعم كبير للقطاعات الاقتصادية المعتمدة على التصدير، والتي تعتبر من أهم مصادر إنتاج الثروة في تركيا، سواء تعلق الأمر بالصناعات النسيجية المتطورة أو بالصناعات الغذائية أو بالمنتجات السياحية... إلخ، وما يبدو هو أن تركيا تسير بخطوات وثيدة في هذا الاتجاه، وعضوية الاتحاد لم تبقَ حلمًا أتاتوركياً فقط، بل هي الآن واقع سياسي واقتصادي يفرض نفسه بقوة متجاوزاً كل حدود الأيديولوجيا.

ولعل التركيز على فتح أسواق جديدة في وجه المنتجات التركية، ليقوم على دراسة عميقة لبنية الاقتصاد التركي، فهو محكوم بنمو قائم على التصدير لأنه لا يمتلك بنية داخلية للدخار، لذلك يجب عليه توفير أسواق جديدة، في المقام الأول، في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد يضيف (Wendy kristianasen) الصحفي ورئيس تحرير الطبعة الإنجليزية في جريدة (le monde diplomatique) والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا الشمالية، يؤكد أن أعضاء الحكومة يسرون الاقتصاد بشكل صحيح وبحس تجاري.³⁸

وإذا كانت الإصلاحات الاقتصادية التي دشنتها حكومة حزب العدالة والتنمية، تعد سابقة لقمة كوبنهاجن التي حددت معايير دقيقة للإصلاح، فإن الخطة الأوروبية جاءت دعماً مباشراً للخطة الاقتصادية الجديدة التي نهجتها حكومة العدالة والتنمية، وهذا أضفى طابع المشروع على مجموع الإصلاحات الهيكلية العميقة التي أعادت صياغة المنظومة الاقتصادية في تركيا، مع ما رافق ذلك من هزات عنيفة على المستوى الاجتماعي، حيث ترقى طبقات اجتماعية جديدة في السلم الاجتماعي، وانحدرت طبقات أخرى كانت في غالبيتها ترتبط باقتصاد الريع الذي يرقى اجتماعياً باعتماد معايير منافية للمنطق الاقتصادي الحديث. وقد نجح في هذا السياق حزب العدالة والتنمية في تشكيل قاعدة اجتماعية في الأناضول تقودها طبقة وسطى جديدة، وهذا ما يمثل دعامة حقيقية لتأمين استقرار الديمقراطية التركية.³⁹

³⁸ - Wendy kristianasen – ni orient ni occident.. les choix audacieux d’Ankara – le Monde diplomatique – arch. février 2010

³⁹ - Vu: Wendy kristianasen – le monde diplomatique arch. Février

يقوم اتفاق كوبنهاجن، في شقه الاقتصادي، على مجموعة من المعايير الدقيقة التي من شأن تطبيقها تأهيل الاقتصاد التركي ليلتحق بباقي الاقتصاديات الأوروبية الصاعدة، وهي:

- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- إصلاح النظام المصرفي والمالي، ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.
- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة، بشكل يتوافق مع المعايير الموجودة في الاتحاد.
- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.
- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.⁴⁰

إن ما يبدو من خلال هذه المعايير هو شموليتها ودقتها في الآن ذاته، إذ تركز على تأهيل المؤسسات المالية، في توازٍ مع إصلاح النظام المصرفي، كما تركز على ضرورة اعتماد نظام السوق الحرة، في موازاة مع تأهيل السوق الداخلية، كما يتم التركيز على تخليق الحياة الاقتصادية، عبر محاربة الفساد والرشوة.

إنها خارطة طريق اقتصادية واضحة المعالم، تعد بمثابة السند الحقيقي لسياسات حزب العدالة والتنمية الاقتصادية التي تنمى مع خطه السياسي الإصلاحي الذي يسعى إلى إعادة صياغة المشهد التركي مدعوماً، في ذلك، برغبة تركية جامحة نحو الالتحاق بالركب الأوروبي. وهذا ما يمنح الحزب مشروعية شعبية كبيرة، لا سابق لها في تاريخ تركيا الحديث، يترجمها من خلال صناديق الاقتراع التي لا يبدو أنها ستخذه على المدى القريب، فجميع المؤشرات على أرض الواقع تؤكد على استمرارية الإصلاح مدعوماً بحس استراتيجي نافذ ودقيق.

إن الحصيلة على الأرض تثبت أن الإسلاميين الأتراك حققوا في وقت قياسي (2002-2010) ما لم تحققه تركيا على مدى ثمانية عقود من حكم العسكر، وهذا ما تعكسه الأرقام والإحصاءات، من مثل:

- استمرارية معدلات النمو في الصعود، حيث وصلت بين سنتي 2002-2006 إلى 6.5%.
- نمو في الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار دولار سنة 2002 إلى 750 مليار دولار سنة 2008.

⁴⁰ - محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

• ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10000 دولار سنة 2008.

• ارتفاع حجم الصادرات من 33 مليار دولار إلى 130 مليار دولار نهاية سنة 2008.⁴¹

وكلها أرقام تؤكد، باللموس المباشر، أن الإصلاح الاقتصادي يسير على المسار الصحيح، مسار يتناغم مع معايير كوبنهاجن، وفي الآن ذاته يتناغم مع خطط حزب العدالة والتنمية الاقتصادية الرامية إلى تأهيل الاقتصاد التركي حتى يساير الاقتصاديات الصاعدة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهذه الطموحات، بدأت تتجسد على أرض الواقع، فقد احتلت تركيا المرتبة السادسة عشرة، في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، وضافت الفجوة لأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي على المستوى الدولي، فإنه من المتوقع لأنقرة أن تكون واحدة من أبرز القوى الصاعدة في عالم متعدد القطبية تلوح ملامحه في الأفق.⁴²

5-2- التجربة الإسلامية في تركيا، الخصوصية الحضارية في خدمة الكونية:

تركيا الآن، من خلال نجاحها في تأسيس نموذجها، في وضعي تفاوضي مريح، في علاقتها بالاتحاد الأوروبي، فهي تقدم نفسها باعتبارها قوة فتيحة صاعدة تمتلك كثيراً من المقومات التي تؤهلها لإغناء تجربة الوحدة الأوروبية، في ظل الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تضرب الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، وتهدد في كل مرة بنهايته الوشيكة، مثال ذلك ما راج حول إمكانية انسحاب اليونان في ضوء الإفلاس الاقتصادي الذي تعيشه.

وعلى الرغم من المعارضة الفرنسية الألمانية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الواقع أقوى من الرغبات التي تتحكم فيها النزعات الإيديولوجية، والوضع التركي الجديد لن يقبل أية سياسة أوروبية تقوم على الابتزاز والشروط المسبقة، لأن العالم الآن يعيش مرحلة جديدة تشكلت خلالها أحلاف وأقطاب دولية جديدة، كما ظهرت دول قوية جديدة على الساحة الدولية، في آسيا وأمريكا اللاتينية، من مثل: الصين وماليزيا وأندونيسيا والبرازيل... إلخ، وهذا الوضع الجديد يضع أمام تركيا خيارات كثيرة، ليست عضوية الاتحاد

⁴¹ - إبراهيم أوزتوك، التحولات الاقتصادية التركية بين 2002-2008، ضمن كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 50-49

⁴² - نفسه، ص 47

الأوروبي سوى خيارًا واحدًا منها. لكن هذا لا يعني أن تركيا ستفطر في انتمائها الأوروبي، ولكن تفرض هذه المستجدات نفسها على الساحة الدولية، باعتبارها أوراقاً رابحة يمكن لتركيا أن تستثمرها في مفاوضاتها مع المجموعة الأوروبية.

وإذا عرفنا القوة السياسية والدبلوماسية التي يتمتع بها قادة تركيا الجدد، فإنه يمكننا أن ندرك القوة التفاوضية التي تمتلكها تركيا الآن. فلأول مرة منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية تجد تركيا نفسها في موقف متكافئ مع جوارها الأوروبي، وهذا يضعها في موقف تفاوضي مشرف في علاقتها بالاتحاد الأوروبي، وهو موقف سيفرض على كل من فرنسا وألمانيا، بشكل خاص، مراجعة موقفيهما الذي لا يستند إلى معطيات سياسية واقتصادية ملموسة، بل يستند فقط إلى أطروحات أيديولوجية فجّة تقوم على الفوبيا غير المبررة من المختلف والمغايير ثقافيًا ودينيًا، وذلك ضد كل التراث الفكري والفلسفي الذي أنتجه الغرب، والداعي إلى ترسيخ التعددية والاختلاف معيارًا أساسيًا للتعايش بين الحضارات والدول.

وفي هذا السياق بالضبط، طرحت المبادرة الإسبانية التركية حول حوار الحضارات، والتي تقوم على أساس الدفاع عن الاختلاف والتعدد الثقافي والديني، باعتباره مصدر ثراء لتجربة الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، وباعتباره مصدر ثراء للحضارات الإنسانية بشكل عام. وقد خلفت هذا المبادرة آثارًا إيجابية، حيث حققت نسبة مهمة من الاختراق في عمق الجدار السميكة الذي فصل لقرون بين الشرق والغرب، بين الإسلام وأوروبا، باعتبارهما مكونين حضاريين متناقضين لا يمكن أن يجتمعا في بوتقة واحدة.

إن تركيا الآن تقدم الدليل الواضح على تهافت هذا الادعاء ولا منطقيته، لأنها تمكنت أخيرًا من الجمع بين هذين الانتماءين المتناقضين؛ فهي تدافع عن انتمائها الأوروبي جغرافيًا، وهي في الآن ذاته غير مستعدة للتفريط بعمقها الحضاري تاريخيًا، وهذا لا يوقع تركيا في تناقض أبدًا، بل يجعل تركيا أملاً للمستقبل، إذ يمكن لأول مرة منذ الحروب الصليبية أن يفكر الشرق في الانتماء إلى الغرب، ويفكر الغرب بالانفتاح على الشرق، وهذه فرصة تاريخية لا يمكنها أن تتكرر، لأن فشل تركيا في تحقيق هذا الرهان سيفتح الباب، من جديد، في وجه الصراع الحضاري الذي عُمّر قرونًا، وأدت البشرية ثمنه غاليًا.

إن الخصوصية هي مفتاح الكونية، هذه منهجية قد تصلح في مقاربة العديد من القضايا والإشكالات المتعلقة بالهوية والانتماء، لكنها الآن مع النموذج التركي تعتبر بمثابة البوصلة التي توجه قادة تركيا الجدد في الاتجاه الصحيح، لبناء تركيا أوروبية حديثة، متصالحة مع انتمائها الحضاري والتاريخي.

6- الخيار الإسلامي في خدمة العمق الاستراتيجي لتركيا تاريخياً:

تركز تركيا، بالإضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي الذي يربطها بأوروبا، على عمقها التاريخي الذي يربطها بالامتداد الحضاري الإسلامي، بالدرجة نفسها. هذا التصور هو الذي قاد الاستراتيجي التركي "أحمد داود أوغلو" إلى الجمع بين مقومي الجغرافيا والتاريخ في صياغة العمق الاستراتيجي لتركيا. وإذا كان صراع الخيارات الاستراتيجية قد أثبت في كل مرة خياراً على حساب الآخر، فإن القيادة الإسلامية الجديدة في تركيا تسعى، هذه المرة، إلى محاولة التوفيق بين الخيارين معاً لتجاوز كل العراقيل التي كانت تقف حاجزاً في وجه الانسجام بين خيار الجغرافيا والتاريخ.

لقد استفاد المسلمون الجدد في تركيا من تجربتين متناقضتين في التاريخ التركي؛ فمن جهة استفادوا من الإرث الفكري والسياسي الذي خلفته الإمبراطورية العثمانية التي ربطت تركيا بعمقها الحضاري الإسلامي، ومن جهة أخرى استفادوا من الإرث الفكري والسياسي الأتاتورك، الذي سعى إلى ربط تركيا بامتدادها الجغرافي الأوروبي. وقد قام إسلاميو العدالة والتنمية بمجهود فكري وسياسي كبير بهدف تشذيب كل مكون على حدة، وجعله قادراً على تحقيق الانسجام مع خيارات الحاضر والمستقبل فكرياً وسياسياً.

ويبدو أن هذه المحاولة التوفيقية الجديدة قد آتت أكلها في وقت قياسي لا يتجاوز العقد من الزمن، إذ يبدو أن تركيا الآن قد نجحت في تحقيق التصالح مع الجغرافيا والتاريخ، وهي الآن تجدد انتماءها لأوروبا، وتجدد في الوقت نفسه انتماءها للعالم الإسلامي، وهي تحقق، في عملها التجديدي هذا، نجاحاً باهراً في إمكانية تحويل التناقض إلى انسجام، بعيداً عن النزوعات الأيديولوجية التي كانت في كل مرة تفرض خياراً وتنفي الآخر بشكل راديكالي لا ينسجم مع معطيات التاريخ والجغرافيا.

سعى العسكر، منذ تأسيس الدولة العلمانية الأتاتورية في تركيا، نحو تحويل تركيا جذرياً في اتجاه أوروبا، وقد خاضوا في ذلك صراعاً مريراً مع الشعب التركي، بجميع تياراته الفكرية والسياسية، وقد كانت قوة الحديد والنار في كل مرة تفرض خياراتها الراديكالية، لكن الخيار الحضاري الإسلامي ظل كامناً في اللاشعور الجمعي والاجتماعي للشعب التركي، ينتظر الفرصة السانحة للتعبير عن نفسه، ومع الإفشال المتتابع للتجربة السياسية الإسلامية، فقد كان التوجه نحو حماية التراث الفكري والحضاري الإسلامي في تركيا، في انتظار توفر الشروط اللازمة لتأسيس تجربة إسلامية سياسية.

وقد كانت الشروط اللازمة، لإنجاح تجربة سياسية إسلامية قد نضجت في تركيا خلال سنة 2002، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وهذا ما مكّن جيلاً من شباب الحركة الإسلامية من الوصول

إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، وبنسبة تصويت جد مشرفة تعكس التوجه الإسلامي للشعب التركي، هذا الشعب الذي ظل طوال عقود ملتزمًا بخياره الحضاري.

لقد كانت هذه هي البداية الحقيقية لعودة تركيا إلى حضنها الإسلامي، كما كانت بداية انفتاح تركي غير مسبوق على العالم الإسلامي، مع ما رافق ذلك من اهتمام كبير بالدفاع عن قضايا الأمة العادلة، وهذا ما كان يؤشر إلى توجه جديد في السياسة الخارجية التركية التي كانت قد قطعت جميع صلاتها مع العالم الإسلامي طوال فترات الحكم العسكري الأتاتوركي. وحينما نتحدث عن علاقة تركيا بالعالم الإسلامي، فإننا سنركز حديثنا على العلاقات التركية العربية، وذلك نظرًا للتطور الكبير الذي عرفته هذه العلاقات خلال مرحلة حكم الإسلاميين في تركيا.

6-1- العلاقات التركية العربية، تحديات الماضي وفرص المستقبل:

انفتح العرب على الأتراك منذ الفترة الإسلامية الأولى، من خلال الفتوحات التي نشرت الدين الإسلامي بين الأتراك، وأصبح الإسلام مكونًا أساسيًا في المنظومة الثقافية التركية، واستمر هذا التلاقح الديني الثقافي إلى أن توج بتأسيس أكبر إمبراطورية تركية ذات طابع إسلامي. وتعود العلاقات العربية التركية إلى أكثر من ألف وثلاثمئة سنة مضت، منذ جرى أول تماس بين العرب والأتراك عام 54 هجرية تحديدًا، عندما عبر عبد الله بن زياد، والي معاوية بن أبي سفيان على خراسان، نهر جيحون وفتح بخارى وجيكند من بلاد الترك فيما وراء النهر.⁴³

لكن الحضور التركي، كان أكثر قوة خلال المرحلة العباسية، إذ وصل الأتراك قمة الهرم السياسي في الدولة الإسلامية الناشئة، وهذا إن دل على شيء، فإنما يحيل على العلاقات الوطيدة التي نسجها الأتراك مع الحضارة الإسلامية، الشيء الذي مكنهم في وقت قياسي من تبوء مكانة مرموقة في السلم الحضاري الإسلامي.

فقد حكم مصر واليًا تركيًا نصّب المنتصر الخليفة العباسي، وهو يزيد بن عبد الله التركي (242 هـ) ثم ولي مصر أحمد بن طولون من قبل الخليفة المعتمد عام (254 هـ)، وقد خلفه بعد وفاته ولده خمارويه، واستمر الحضور السياسي التركي في مصر في العهد العباسي مع ابن طغج ثم محمد الإخشيد، ومن بعده أبو بكر بن محمد بن طغج.⁴⁴ إن هذا التماس الحضاري بين العرب والأتراك، لم يكن سوى بداية التحول التاريخي الذي سينقل الأتراك إلى مرحلة جديدة، شكلت فيه عنصرًا فاعلاً في الامتداد الحضاري الإسلامي الذي بدأ يقف على

⁴³ - مصطفى اللباد، تركيا والعرب: شروط التعاون المثمر، ضمن كتاب: تركيا بين تحيات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 231

⁴⁴ - حسين مجيب المصري، صلات بين العرب والفرس والترك، الدار الثقافية للنشر، ط.1، 2001، ص 223

ثلاث ركائز أساسية؛ العرب والفرس ثم الأتراك، وهذه الركائز هي التي ظلت رافعة قوية للحضارة الإسلامية إلى حدود مرحلتنا المعاصرة.

لقد تميز الأتراك، منذ دخولهم المجال الحضاري الإسلامي، بحسهم الاستراتيجي العميق، وهذا الحس هو الذي مكّنهم من خلافة الإمبراطورية العباسية، وقيادة العالم الإسلامي بامتداده القاري الثلاثي؛ آسيا وأوروبا وإفريقيا، فقد عوضوا فراغاً سياسياً كبيراً عانى منه العالم الإسلامي مباشرة بعد سقوط الخلافة العباسية، وبذلك فقد حولوا الانهيار الشامل، الذي كان منتظراً بعد هذا السقوط، إلى ولادة جديدة اتخذت شكل انبعاث حضاري إسلامي.

لقد أثارت الخلافة العثمانية، منذ تأسيسها على يد عثمان الأول، كثيراً من الأسئلة الإشكالية، فمن مؤيد لها، باعتبارها المنقذ من الانهيار الحضاري الشامل الذي كان على وشك الحدوث، إلى معارض لها، في مراحلها الأخيرة خاصة، إذ وصلت المعارضة السياسية إلى ثورة عربية شاملة على ما كان يسمى بالاحتلال العثماني، وقد ساهم في ذلك صعود المد القومي في العالم، والذي فتح المجال أمام كثير من التيارات الفكرية والسياسية العربية إلى الدعوة للوحدة القومية العربية، ومواجهة (الاحتلال) العثماني.

وإذا كانت الخلافة العثمانية قد تمكنت من تأسيس إمبراطورية كبرى، حكمت أجزاء كبيرة من آسيا الصغرى، وجنوب شرق أوروبا، وغرب آسيا، وشمال إفريقيا، فإن النهاية كانت تراجيدية بجميع المقاييس، حيث تواطأ الداخل مع الخارج، وانضاف إلى الوهن الذي أصاب أركان الإمبراطورية، ليعلن عن انهيار شامل لمؤسسات الخلافة، ويفسح المجال أمام تجربة سياسية جديدة حملت على عاتقها مسؤولية تصفية الإرث العثماني، والتأسيس لدولة قومية علمانية جديدة.

لقد مرت العلاقات التركية العربية بفترات مد وجزر؛ فقد كان التحالف يصل مداه متجاوزاً كل النزعات القومية والعرقية لخدمة الانتماء الحضاري المشترك تارة، وكانت تتغلب الروح القومية وتحطم كل القيم الحضارية المشتركة تارة أخرى. وقد استمرت هذه الصورة من الاضطراب إلى عهد قريب، سواء مع المد القومي العربي الذي ساهم مساهمة كبيرة في زعزعة استقرار الإمبراطورية العثمانية، أو مع المد القومي التركي مع أتاتورك، والذي خدم الأجندة الغربية في المنطقة إلى أبعد الحدود.

ولعل ما تؤكد دروس التاريخ، هو أن الشوفينية القومية ساهمت مساهمة كبيرة في الفصل بين العرب والأتراك، وقد كان ذلك ضد مصالحهما المشتركة، وتدعونا هذه الدروس نفسها الآن إلى تجاوز هذه الشوفينية، وتغليب كفة الانتماء الحضاري الإسلامي الذي ربط الشعبين التركي والعربي بوثاق متين لقرون، ولعل هذا

الخيار هو الذي مكن الحضارة الإسلامية من تبوء مكانتها المستحقة بعد انهيار الحكم العباسي، وهذا الخيار نفسه يمكنه أن يعيد اليوم الأمجاد الضائعة لمصلحة الأمة الإسلامية أولاً، ولمصلحة العرب والأتراك ثانياً.

يبدو أن الأتراك الآن قد تعلموا من دروس التاريخ، وهم يعودون بقوة لمعانقة امتدادهم الحضاري الإسلامي، ولذلك فهم اليوم أقرب إلى العرب أكثر من أي وقت مضى، خاصة وأن هناك مصالح مشتركة بين الطرفين يمكنها أن تسهل عودة الائتلاف التركي العربي إلى الوجود مرة أخرى، ليس على شكل نظام إمبراطوري عثماني، ولكن على شكل تحالف اقتصادي وسياسي وحضاري يحفظ لكل طرف خصوصيته القومية، ويفتحه في الآن نفسه على الطرف الآخر الأقرب حضارياً. إن المرحلة تفتح أمام الأتراك والعرب فرصاً تاريخية جديدة، يجب على كل طرف أن يحسن استغلالها لتحقيق تطهير نفسي كامل تجاه الآخر، لأن الشعوب المتحضرة لا تأبه كثيراً بعقد الماضي بقدر ما تسعى إلى استغلال الفرص التي يتيحها الحاضر والمستقبل.

ومن شأن انتشار هذا الوعي الجديد أن يعوّض ما فقدته الشراكة العربية التركية، على امتداد قرن كامل جرت خلاله مياه كثيرة تحت الجسر، وكانت في مصلحة أطراف غربية عن المنطقة، على رأسها الاستيطان الصهيوني الذي استفاد، بقدر كبير، من تفكك هذه الشراكة، بالإضافة إلى ما عاشته المنطقة من حركات استعمارية، إذ تنافس الإنجليز والفرنسيون لتقسيم المنطقة خدمة لمصالحهم.

6-2- تركيا الجديدة في ميزان الرأي العام العربي:

عرفت صورة تركيا، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، تحولاً جذرياً لدى الرأي العام العربي، فبعد أن كانت تمثل صورة مشوهة للعلمانية الفرنسية المحاربة للدين، وبعد أن كانت تمثل امتداداً للحلف الأمريكي الصهيوني في المنطقة، بعد كل هذا التاريخ الحافل بالتناقضات، أصبحت تركيا نموذجاً يحتذى لدى الرأي العام العربي، فقد تمكنت، عبر مجهودات فكرية وسياسية، من صياغة نموذج فكري وسياسي رائد، حلم به العرب منذ القرن التاسع عشر مع رواد النهضة العربية. إنه النموذج الذي يحقق العلمانية والديمقراطية مع المحافظة على القيم الحضارية الإسلامية واحترام الخصوصية الروحية للمسلمين، وهذا ما لم تستطع أية تجربة إسلامية تحقيقه لحد الساعة، فإما يتحقق النموذج السلفي الرجعي فكراً وممارسة، أو يتحقق النموذج الليبرالي واليساري المتطرف، وفي كلا النموذجين نخسر الرهان، ما دام التفريط في الهوية، كما التفريط في قيم العصر، رهان خاسر من الأساس. لكن هذه المعادلة المعقدة جداً، وجدت حلاً لها لدى الأتراك الجدد الذين برهنوا بالدليل الواضح، أن الإسلام لا يرفض قيم الحداثة من عقلانية وديمقراطية وحرية... إلخ، بل يساعد على ترسيخها، إن وجد التربة الملائمة لانغراس هذه القيم.

إن تركيا الجديدة، بانتمائها الجغرافي المزدوج لآسيا وأوروبا، وبتمودجها الفكري والسياسي المزدوج الذي يمتح من الفكر الإسلامي ومن الحضارة الغربية، هذه التجربة بمثل هذا الزخم الحضاري لا يمكنها سوى أن تكون ملهمة للعرب الذين عاشوا، منذ الغزو الاستعماري للقرن التاسع عشر، هذه الإشكالات، بل أدوا ضرائب باهظة نتيجة فشلهم في حسمها، ولذلك ظل العرب يتراوحون لعقود بين النموذج الفكري والسياسي السلفي القديم، مع رفض قيم الحداثة الغربية، وبين النموذج الفكري والسياسي الليبرالي والاشتراكي مع رفض القيم الحضارية الإسلامية، لكن النموذجين معاً كانا يفشلان في بداية الطريق دائماً.

ينظر العرب اليوم إلى التجربة التركية، باعتبارها الملاذ الأخير الذي يمكنه أن ينقدهم من عقود من التطرف الفكري والديني والسياسي الذي أدوا ثمنه باهظاً من أمنهم وتقدمهم. وهذه الحقيقة هي التي كشفت عنها الباحثة التركية "ملحة بنلي التونيشيك"⁴⁵ في دراسة لها، حاولت من خلالها التساؤل عن صورة تركيا لدى العرب، وذلك من خلال وجهات نظر سياسية وفكرية عربية مختلفة.

حددت الباحثة ثلاث وجهات نظر عامة حول تركيا، لدى صانعي الرأي والقرار في العالم العربي:

- الاستراتيجيون:

يتمثل هؤلاء، حسب الباحثة، في صناع القرار السياسي، الأنظمة خاصة، وهؤلاء يرحبون بالاهتمام التركي الجديد في المنطقة، إذ يتوقعون أن يحقق منافع استراتيجية للعالم العربي، والمنفعة المتوقعة الأبرز هي الأهمية التي يرتديها التدخل التركي في السياسة الإقليمية بالنسبة إلى توازن القوى في المنطقة. وتتمثل إحدى هذه المنافع في إرساء توازن في مقابل إيران، التي أصبحت تشكل تحدياً استراتيجياً للمنطقة عبر استثمارها السياسي في الأقليات الشيعية في الدول العربية، ومن هنا تبرز قيمة تركيا الدولة الإقليمية المهمة في المنطقة، فهي عضو في الحلف الأطلسي الناتو، وعلى أعتاب الاتحاد الأوروبي.

ويبدو، من جهة أخرى، أن البلدان العربية التي تشعر بأنها مهددة من التأثير الإيراني المتنامي، تتخوف من هجوم أميركي أو إسرائيلي على إيران، فهي تخشى أن يتسبب الهجوم بانتشار الفوضى في المنطقة، على غرار الفوضى التي شهدتها المنطقة بعد الهجوم على العراق. بهذا المعنى، يبدو أن هناك مصالح مشتركة بين تركيا والعالم العربي؛ فكلاهما قلقان من السيطرة الإيرانية على المنطقة واحتمال تسلح إيران نووياً، لكنهما يفضلان تسوية دبلوماسية للأزمة.

⁴⁵ - ملحة بنلي التونيشيك، كيف ينظر العرب إلى تركيا؟، ترجمة نسرین ناصر، جريدة النهار اللبنانية، 28 يونيو 2010

- الإصلاحيون:

تقدم الباحثة وجهة نظر أخرى، تربطها بما تسميه "الإصلاحيون" وهؤلاء يركزون على التحول السياسي والاقتصادي في تركيا، ويتشكل هؤلاء من فئات إيديولوجية مختلفة منها الليبراليون والإسلاميون واليساريون، وهؤلاء يركزون على التحول التركي ويربطونه بانتقادهم الأنظمة القائمة في المنطقة، وهؤلاء يركزون في التجربة التركية على ثلاث مسائل أساسية.

- الاقتصاديون:

لم يقتصر التأثير التركي على الاستراتيجيين والإصلاحيين في العالم العربي، بل كان للنجاح الاقتصادي الذي حققته تركيا كبير الأثر على الفاعلين والخبراء الاقتصاديين العرب، الذين اعتبروا تركيا مصدراً للاستثمارات الخارجية المباشرة في البلدان المجاورة. كما أن الاستثمار التركي في العالم العربي أصبح مهماً جداً، فقد انتقل عدد كبير من مصانع النسيج التركية إلى مصر وساهم في استحداث وظائف، فضلاً عن ذلك تنظر بلدان المنطقة، ولا سيما بلدان الخليج، أكثر فأكثر إلى تركيا بأنها مكان مناسب للاستثمارات الخارجية المباشرة، كما أن مجتمع الأعمال التركي، ولا سيما في المدن التركية المجاورة، بات ينشط أكثر فأكثر في الترويج لروابط اقتصادية أقوى مع الشرق الأوسط.

6-3- تركيا والعرب، أفاق استراتيجية واعدة:

إن هذه الدراسة التي قامت بها الباحثة التركية مليحة بنلي التونيشيك، والتي حاولت من خلالها رصد اتجاه الرأي العام العربي تجاه تركيا تؤكد، منذ البداية، أن التعامل العربي مع تركيا يغلب عليه الطابع الاستراتيجي. وهذا تحول عميق جداً في العلاقات البينية بين العرب والأتراك، فقد تم تعويض قضايا الهوية التي كانت المحدد الرئيس للعلاقات العربية التركية، تم تعويض هذه القضايا بأخرى ذات أبعاد استراتيجية، في علاقة بشؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والأمن... إلخ، ومن شأن هذا التحول أن يطبع العلاقات البينية بين العرب وتركيا مستقبلاً بطابع عقلاني، يستثمر في المشتركات المادية والرمزية لتحقيق الازدهار والتقدم.

وهذا ما سبق أن أكدنا عليه سابقاً، إذ اعتبرنا أن الشراكة العربية التركية، مستقبلاً، يجب أن تتجاوز الطابع الإمبراطوري القديم، كما يجب أن تتجاوز طابع الوصاية الحضارية، لأن الرجات العنيفة التي عرفت هذه الشراكة في الماضي كانت نتيجة لهذا التقاطب السياسي والحضاري المتبادل بين العرب والأتراك، في غياب أي حس استراتيجي يجعل أية شراكة تقوم على أساس تبادل المنافع المادية والرمزية في إطار توازن القوى. لكن، رغم كل ذلك، فإن من واجب العرب، اليوم، أن يعملوا على استيعاب النموذج التركي جيداً، لأنه يقدم

دروسًا في غاية الأهمية، بالنظر إلى قوته وجرأته في الاجتهاد الفكري والسياسي، ويقدم النموذج التركي، حسب الباحث مصطفى اللباد، ستة دروس للنظم السياسية العربية، يجب دراستها بتمعن للاستفادة منها:

- التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة، وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.
 - النموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا، باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة، على عكس غالبية الدول العربية.
 - التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية، ومسألة الهوية بجذرها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول دوليًا وإقليميًا.
 - الفصل بين الحزبي والدولتي في المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.
 - تكوين مجموعات الضغط اللوبي في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس الاعتماد على شركات الخدمات العامة موسمية الطابع فقط، مثلما تفعل غالبية الدول العربية.
 - تعديل التوازن في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصلحة الوطنية، وحفظ قدر مقبول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.⁴⁶
- وهذه الدروس ذات الطابع الفكري والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي، هي التي تنقص الدول العربية كي ترتقي إلى مصاف الدول الديمقراطية المتقدمة، وإذا كانت الأنظمة الحاكمة تتذرع دومًا بالخصوصية الشرقية والإسلامية، في مواجهة نموذج الحداثة والديمقراطية الغربي، فإن النموذج التركي اليوم بلبوسه الشرقي الإسلامي يؤكد، بالملوس، أن الحداثة والديمقراطية واقتصاد السوق، هي قيم كونية أكثر مما هي نماذج غربية، ولذلك فلا داعي لممارسة التمويه على الشعوب العربية، بغرض حرمانها من التقدم والازدهار الذي يعيشه العالم.

إن تركيا بنموذجها الفكري والسياسي والاقتصادي الجديد، الذي تمت صياغته خلال العشرية الأخيرة، تحضر اليوم في الميزان الاستراتيجي العربي، باعتبارها الشريك الأفضل في المنطقة، وذلك ليس من منطلق حضاري وهوياتي فقط، ولكن من منطلق استراتيجي يقوم على أساس المصالح المتبادلة، على المدى البعيد،

⁴⁶ - مصطفى اللباد، تركيا والعرب، المرجع السابق، ص ص 217-218

وهي مصالح تخص مجال الأمن والاستقرار في المنطقة، بالدرجة الأولى، أمن داخلي يمر عبر ترسيخ نموذج الديمقراطية والتنمية، وأمن خارجي يمر عبر مواجهة التحديات الخارجية التي تهدد المنطقة. وتركيا في هذا المجال يمكنها أن تقدم الكثير للعرب، وذلك لأنها قطعت أشواطاً كبرى في بناء مؤسسات الدولة، وهذا ما يجعل القرار السياسي قراراً مؤسساتياً يحمل شحنة أقل من الشخصية، وهذا ما يؤمن بشكل أكبر آفاق الشراكة كما يؤمن نتائجها.

خاتمة:

أطلق الاستراتيجي ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو نظرية العمق الاستراتيجي محولاً تركيا من الهامش إلى المركز. وبعد مرور ما يقارب العقد على التجربة الإسلامية في تركيا، يبدو أن تركيا قد خرجت من الهامش، وهي الآن تعانق المركز، ولم يكن هذا التحول صدفة، بل كان نتيجة للحس الاستراتيجي الذي ميز قادة تركيا الجدد. لقد نجحوا في تحويل تركيا إلى جسر عبور حضاري، بين الغرب والشرق، واستطاعوا بحكمة سياسية كبيرة الحسم في كثير من الإشكالات الفكرية والسياسية التي أعاققت، لعقود، النهضة الإسلامية.

إنهم بنموذجهم الفكري والسياسي الرائد هذا، يؤسسون لمرحلة جديدة في تاريخ الفكر الإسلامي، لن يكون ما بعدها مشابهاً لما قبلها، وذلك لأن نجاح هذه التجربة هو بداية لاندحار النموذج الفكري السلفي الذي هيمن، لعقود، على مسار الحركة الإسلامية، وهو في الآن نفسه اندحار للنموذج التحديثي الليبرالي اليساري المعاق.

ولعل هذا، هو ما يفرض، اليوم، على قادة الحركات الإسلامية في العالم العربي مسؤوليات جمة، خاصة أنهم وصلوا إلى السلطة نتيجة مد ثوري كاسح ومتعطش، في آن معاً، لقيم الديمقراطية والحرية والتنمية. فإذا كان المشروع الإسلامي قد نجح في التصدي للأجندة الاستعمارية التغريبية، في مرحلة أولى، فإن التحدي الذي يواجهه اليوم هو أكبر من التحدي السابق، إن الجهاد الأكبر الذي ينتظر قادة المشروع الإسلامي، هو الجهاد من أجل ترسيخ القيم الفكرية والسياسية الحديثة التي لا يمكن للمشروع الإسلامي أن يتقدم من دونها. ولا يمكن ترسيخ هذه القيم الحديثة، إلا من خلال الإيمان بنموذج الدولة المدنية التي توفر حقوق المواطنة لجميع مواطنيها، باختلاف أجناسهم وأديانهم ولغاتهم، دولة تحافظ على خصوصية الدين وتعمل على حمايته، وتحافظ، في الآن نفسه، على خصوصية الدولة، وتعمل على حمايتها.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com